



البنك المركزي العراقي  
قسم الاستقرار النقدي و المالي



# تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي

العدد  
الثامن عشر

الفصل الرابع

2021

تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي  
(الفصل الرابع - 2021)

**Early Warning Report for the Banking Sector**  
**(The fourth Quarter – 2021)**

البنك المركزي العراقي

2021

الاسم: (تقرير الإنذار المبكر للفصل الرابع من عام 2021) / العدد الثامن عشر.  
الوصف: العاصمة بغداد - البنك المركزي العراقي / يصدر أربع مرات في السنة/ بدأ إصداره في عام 2017.

العنوان: البنك المركزي العراقي - شارع الرشيد - بغداد - العراق.

هاتف: 8165171

ص . ب : 64

فاكس: 0096418166802

البريد الإلكتروني: [cbi@cbi.iq](mailto:cbi@cbi.iq)

الإنذار المبكر: هو مؤشر يعطي صورة واضحة عن واقع وحجم المخاطر المحتملة الحدوث التي قد يتعرض لها القطاع المالي بصورة خاصة والاقتصاد بصورة عامة، ومن ثَمَّ يُمكنُ صنَّاع القرار من اتخاذ التدابير اللازمة ورسم السياسات في الوقت المناسب لتلافي حدوث أزمة مالية.

يمكنكم الاقتباس من التقرير وفق الصيغة الآتية:

البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر للفصل الرابع من عام 2021، العدد الثامن عشر، بغداد، 2022.

\*ترسل طلبات الحصول على هذا العدد إلكترونياً إلى العنوان الآتي:

[mfs.dept@cbi.iq](mailto:mfs.dept@cbi.iq)

2-1.....	المقدمة.....
10-3.....	الفصل الأول (تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة).....
3.....	أولاً: مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي.....
4.....	ثانياً: كفاية الاحتياطيات.....
5.....	1 نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع ( $M_2$ ).....
5.....	2 معدل نمو نسبة صافي الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد بالمعنى الواسع ( $M_2$ ).....
6.....	3 مؤشر تغطية الاحتياطيات الأجنبية إلى الاستيرادات.....
7.....	ثالثاً: التغير في معدلات أسعار الفائدة.....
7.....	1 أسعار الفائدة قصيرة الأجل على الودائع.....
8.....	2 معدل الفائدة الحقيقي.....
27-11.....	الفصل الثاني (تحليل مؤشرات إداء المصارف).....
11.....	1 قروض البنك المركزي / إجمالي مطلوبات المصارف.....
11.....	2 الودائع المصرفية / $M_2$ .....
13.....	3 إجمالي الائتمان النقدي / إجمالي الودائع.....
14.....	4 المضاعف النقدي.....
15.....	5 ربحية المصارف.....
16.....	6 ربحية المصارف الخاصة من نافذة بيع العملة الأجنبية.....
18.....	7 القروض المتعثرة / إجمالي الائتمان النقدي.....
20.....	8 القروض المتعثرة / إجمالي الودائع.....
21.....	9 القروض المتعثرة / إجمالي الأصول.....
23.....	10 التوزيع القطاعي للقروض المتعثرة.....
24.....	11 صافي الموجودات الأجنبية لدى المصارف / رؤوس أموال المصارف العاملة.....
25.....	12 فجوة الائتمان للنتائج المحلي الإجمالي.....
33-28.....	الفصل الثالث (تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي).....
28.....	أولاً: معدل التضخم.....
28.....	ثانياً: نسبة فائض أو عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP).....
29.....	ثالثاً: معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي (GDP).....
30.....	رابعاً: المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي.....
31.....	خامساً: فجوة الناتج المحلي الإجمالي.....

الفصل الاول ..... 10-3

- شكل (1) مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (EMPI) ..... 4
- شكل (2) قيمة الدينار العراقي ومؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (EMPI) ..... 4
- شكل (3) نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى (M2) ..... 5
- شكل (4) معدل نمو نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى (M2) ..... 6
- شكل (5) نسبة تغطية الاحتياطيات الأجنبية الى الاستيرادات ..... 7
- شكل (6) معدل سعر الفائدة وقيمة الدينار ومجموع الودائع الثابتة وودائع التوفير ..... 8
- شكل (7) معدل سعر الفائدة الإسمي ومعدل سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم ..... 8
- شكل (8) الفجوة بين سعر صرف السوق وسعر الصرف الرسمي ..... 9

الفصل الثاني ..... 27-11

- شكل (9) نسبة النقد في التداول والودائع المصرفية إلى (M2) ..... 12
- شكل (10) نسبة الودائع الثابتة، وودائع التوفير، الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية .... 13
- شكل (11) نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع للقطاع المصرفي ..... 13
- شكل (12) نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لكل من المصارف العامة والمصارف الخاصة ... 14
- شكل (13) نسبة العملة في التداول إلى الودائع الجارية والمضاعف النقدي ..... 15
- شكل (14) العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات لدى المصارف التجارية ..... 16
- شكل (15) العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات للمصارف الخاصة من نافذة بيع العملة ..... 17
- شكل (16) صافي الدخل من الفائدة وصافي الدخل من غير الفائدة لدى المصارف الخاصة ..... 17
- شكل (17) العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات للمصارف الخاصة ..... 18
- شكل (18) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي ..... 18
- شكل (19) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى كل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة ..... 19
- شكل (20) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى كل من القطاع العام والقطاع الخاص للفصل الرابع 2021 ..... 20
- شكل (21) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع ..... 20
- شكل (22) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف الحكومية والمصارف الخاصة ..... 21
- شكل (23) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول ..... 22
- شكل (24) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف الخاصة والحكومية ..... 22
- شكل (25) نسبة القروض المتعثرة لكل قطاع من القطاعات الحقيقية أثناء الفصل الرابع 2021 ..... 23
- شكل (26) نسبة الائتمان النقدي لكل قطاع من القطاعات الحقيقية أثناء الفصل الرابع 2021 ..... 24
- شكل (27) رأس مال المصارف التجارية وصافي الموجودات الأجنبية لديها ..... 25

شكل (28) فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي ..... 26

### الفصل الثالث ..... 33-28

شكل (29) معدل سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم ..... 28

شكل (30) نسبة فائض أو عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي ..... 29

شكل (31) معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي ..... 30

شكل (32) المخفض الضمني ومعدل التضخم ..... 31

شكل (33) فجوة الناتج المحلي الإجمالي ..... 32

### قائمة الجداول

جدول (1) المؤشرات الخاصة باستقرار قيمة العملة ..... 10

جدول (2) المؤشرات الخاصة بتحليل إداء المصارف ..... 27

جدول (3) المؤشرات الخاصة بتحليل إداء الاقتصاد الكلي ..... 33

## المقدمة:

يقوم قسم الاستقرار النقدي والمالي في البنك المركزي العراقي بإصدار تقرير الإنذار المبكر بصورة ربع سنوية، لأجل رصد الاختلالات التي تصيب الجهاز المصرفي، من خلال مجموعة من المؤشرات التي قام بتحديدتها وبما يتلاءم وطبيعة البيانات المتوافرة عن الجهاز المصرفي أو عن الاقتصاد الكلي، إذ يُعدُّ بناء أنظمة الإنذار المبكر للجهاز المصرفي أمرًا بالغ الأهمية؛ لكونه يساعد على إمكانية التنبؤ باحتمالات حدوث اختلال في القطاع المصرفي، ومن ثمَّ ضمان سلامة واستقرار الجهاز المصرفي، وتجنب حدوث الأزمات المالية.

يتكون هذا التقرير من ثلاثة أقسام تُغطي مجموعة من المؤشرات التي تفسر التقلبات في قيمة العملة وأداء الجهاز المصرفي، فضلًا عن تحليل بعض متغيرات الاقتصاد الكلي، إذ تضمن الفصل الأول تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة التي تشتمل (مؤشر ضغط السوق الصرف الأجنبي وكفاية الاحتياطيات والتغير في أسعار الفائدة، فضلًا عن سعر الفائدة الحقيقي) والتي تعكس صورة عن التطورات في قيمة العملة وتحديد أهم العوامل المؤثرة فيها، إذ شهد مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (EMPI) استقرارًا ضمن الحدود المعيارية، نتيجة لأداء البنك المركزي لأجل المحافظة على استقرار سعر الصرف بأدواته المختلفة، أمَّا نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد الواسع (M2) فقد ارتفعت لتصل إلى (66.6%) في الفصل الرابع من العام 2021 مقارنة بالفصل نفسه من العام السابق والتي بلغت فيه (65.9%) وهي أكبر من النسبة المعيارية (50%)، وذلك نتيجة للنمو في الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي بنسبة (18%) بزيادة قدرها (14.2) تريليون دينار للمدة نفسها مما أدى إلى ارتفاع مدة تغطية الاحتياطيات الأجنبية إلى الاستيرادات لتصل إلى (22) شهرًا لعام 2021 مقارنة بالعام السابق التي بلغت فيه المدة (18) شهرًا.

أمَّا الفصل الثاني فقد تضمن تحليل مؤشرات أداء المصارف، الذي من طريقه يمكن التعرف على مدى سلامة مسار الجهاز المصرفي وسلامة مؤشرات، إذ بلغت نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع (55.1%) في الفصل الرابع 2021 وهي لم تتجاوز النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي (75%)، وقد شهدت نسبة المضاعف النقدي انخفاضًا في الفصل الرابع من عام 2021 لتصل إلى (1.27%) بعدما كان (1.35%) للفصل نفسه من عام 2020، أمَّا في ما يخص مؤشري العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية، فقد شهد العائد على الموجودات انخفاضًا في الفصل الرابع من عام 2021 إلى (0.57%) بعد أن كان (0.87%) للفصل نفسه من عام 2020، أمَّا نسبة العائد على حقوق الملكية فقد شهدت انخفاضًا أيضًا من (7.2%) في الفصل الرابع لعام 2020 إلى (5.14%) للفصل نفسه من عام 2021.

وتضمن الفصل الثالث تحليل بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي التي لها تأثير في الجهاز المصرفي العراقي، وعند العودة إلى أسعار المستهلك يلحظ أنها سجلت ارتفاعاً أثناء شهر كانون الأول من عام 2021 لتبلغ (113.6%) مقارنة بشهر تشرين الثاني من العام نفسه مسجلاً (113.3%)، أي بمقدار تغير (0.3%) والذي يمثل معدّل التضخم الشهري، في حين أنّ الميزانية العامة للدولة قد حققت فائضاً بلغ أكثر من (6,231) ترليون دينار بنسبة (7.2%) إلى الناتج المحلي الإجمالي في الفصل الرابع من عام 2021، في ما يخصّ حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية إلى إجمالي الدين العام فقد انخفضت إلى (8.4%) في الفصل الرابع عام 2021 بعدما كانت (8.8%) أثناء الفصل نفسه عام 2020، لكن في المقابل ارتفعت نسبة الحوالات المخصصة من البنك المركزي إلى الدين العام الداخلي إلى (63.6%) بعدما كانت (63%) من العام 2020 أثناء المدّة نفسها بزيادة بلغت (2) ترليون دينار عراقي، وقد سجّل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق نموّاً إيجابياً أثناء الفصل الرابع لعام 2021 بمعدّل (9.68%) وبمقدار بلغ (86.5) ترليون دينار مقارنة بالفصل الثالث للعام نفسه.

## الفصل الأول

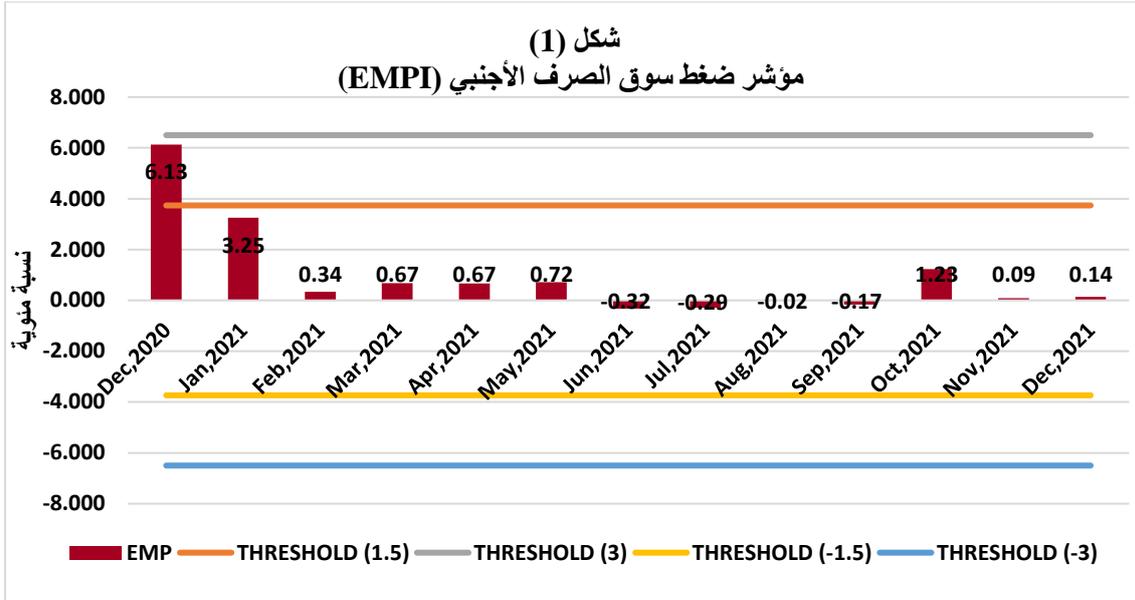
### تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة

#### 1- مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي<sup>1</sup>:

يُعدُّ سعر الصرف متغير أساسي في تسوية المدفوعات الدولية، إذ إنَّه يحدد العلاقة بين أسعار السلع والخدمات المحلية وأسعار السلع والخدمات في الخارج، وتُعدُّ سياسة سعر الصرف أحد السياسات التي تُعدُّ من مهام السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي التي يستخدمها لمعالجة التقلبات التي قد تحصل في سعر الصرف، وقد يتخذ منه أداة غير مباشرة للتدخل في السوق، ويقيس هذا المؤشر مستوى ضغط سوق الصرف الأجنبي على العملة المحلية، وذلك من طريق مقارنته مع القيم المعيارية، إذ إنَّ ارتفاع قيمة مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (EMPI) عند مستوى أعلى من القيمة المعيارية (Threshold) يفسر وجود انخفاض في قيمة العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي في السوق، فضلاً عن أنَّ اقتراب قيمة هذا المؤشر من الصفر يعني وجود استقرار في قيمة العملة المحلية، أمَّا القيمة السالبة تعني ارتفاع لقيمة العملة المحلية تجاه الدولار الأمريكي في السوق، ويتم احتساب ضغط السوق الأجنبي من طريق إدخال صافي الاحتياطات مع الأساس النقدي بوصفهما مؤشرين أساسيين في سعر الصرف؛ لأنَّ سعر الصرف من أهم المتغيرات التي لها أثر مباشر في الاقتصاد العراقي، إذ يُلاحظ من الشكل (1) بقاء مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (EMPI) Exchange Market Pressure Index أثناء الفصل الرابع من عام 2021 ضمن الحدود المعيارية العليا والدنيا، إذ إنَّ استقرار هذا المؤشر جاء نتيجة نجاح سياسات البنك المركزي الذي عمل على الحفاظ على استقرار قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار، إذ سجلت قيمة مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي ارتفاعاً بسيطاً من (-0.17) إلى (0.14) في نهاية الفصل الرابع لعام 2021 بالمقارنة مع الفصل الثالث للعام نفسه، في المقابل كان هناك انخفاض في قيمة العملة لتصبح (1479) دينار للدولار في الفصل الرابع لعام 2021 بعد ما كانت (1473) دينار للدولار في الفصل الثالث للعام نفسه.

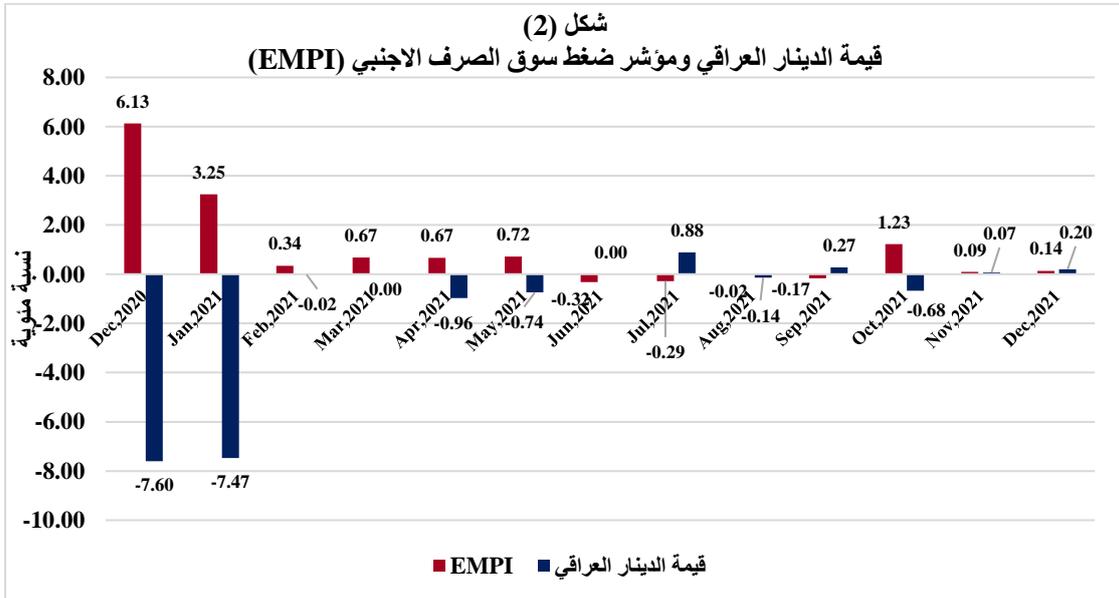
<sup>1</sup> للمزيد يُنظر:

- البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر 2020، العدد 14، ص 3



المصدر: البنك المركزي العراقي، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي 2020.

في حين يوضح الشكل (2) العلاقة العكسية بين مؤشر ضغط سوق الصرف ومؤشر قيمة الدينار العراقي، إذ انخفضت قيمة الدينار أمام الدولار من (0.27%) في نهاية الفصل الثالث لعام 2021 إلى (0.20%) نهاية الفصل الرابع للعام نفسه مع ارتفاع في قيمة EMPI أثناء المدة نفسها.



المصدر: البنك المركزي العراقي، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي 2020

### ثانياً/ كفاية الاحتياطيات الأجنبية:

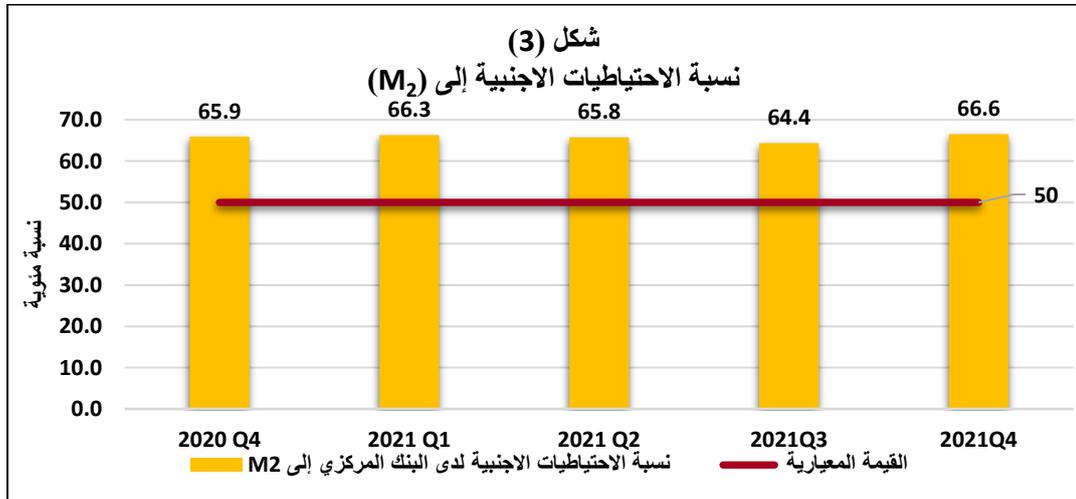
تسعى البنوك المركزية إلى تحقيق مستوى أمثل وملائم للاحتياطيات الأجنبية، لكي تكون في وضع آمن وسليم يحصنها تجاه الصدمات الطارئة غير المتوقعة، والتي يتعرض لها ميزان المدفوعات، إذ يتم الاحتفاظ بالاحتياطيات الأجنبية لتوليد الثقة بالعملة الوطنية أو للتأثير في سعر

الصرف، ولذلك تُعدّ الاحتياطات الأجنبية الكافية وسيلة لدعم الثقة في قيمة العملة المحلية وتقليل مخاطر هروب رأس المال، وهناك مؤشرات عدة لقياس كفاية الاحتياطات الأجنبية منها:

### 1- نسبة الاحتياطات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع:

يمثل هذا المؤشر قدرة البنك المركزي على الحفاظ على قيمة العملة ومواجهة المضاربات التي قد تحصل في العملة الأجنبية، ومن ثمّ الحفاظ على استقرار الأسعار، ويقاس أيضًا الطلب المحتمل على الأصول الأجنبية من المصادر المحلية ومن ثمّ درجة الضغط على الوضع المالي وعلى قيمة العملة الوطنية.

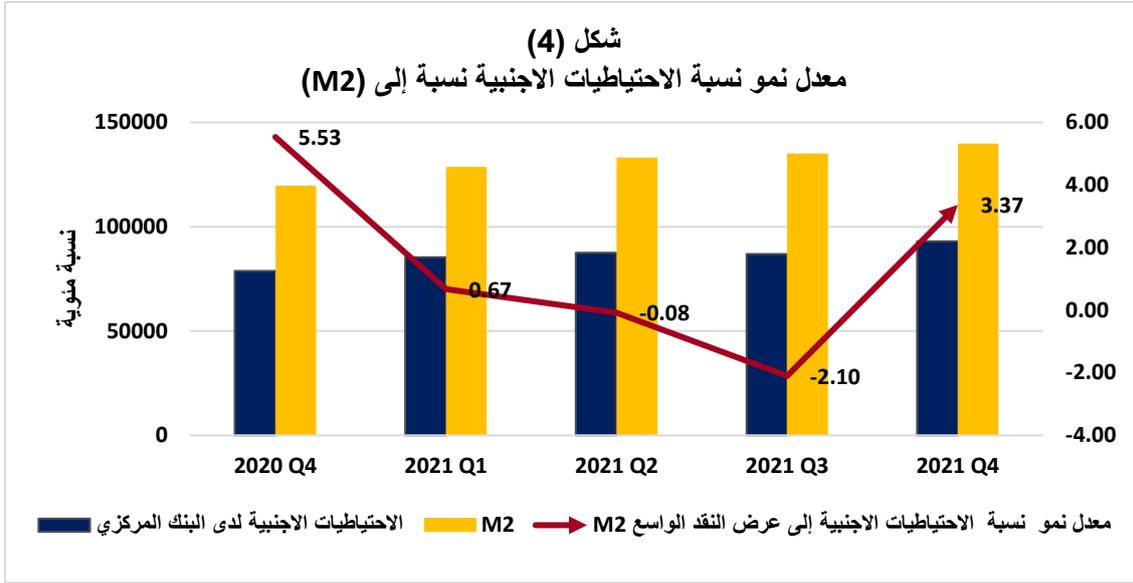
يلحظ من الشكل (3) أنّ نسبة الاحتياطات الأجنبية إلى عرض النقد الواسع ( $M_2$ ) قد ارتفعت لتصل إلى (66.6%) في الفصل الرابع من العام 2021 مقارنة بالفصل نفسه من العام السابق والتي بلغت فيه (65.9%) وهي أكبر من النسبة المعيارية (50%)، وذلك نتيجة للنمو في الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي بنسبة (18%) بزيادة قدرها (14.2) تريليون دينار للمدة نفسها، مما يعني أنّ حجم الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي العراقي يقع ضمن حدود الأمان لمواجهة الضغوط الطارئة والحفاظ على الاستقرار النقدي وتحقيق استقرار مستوى الأسعار.



### 2- معدّل نمو نسبة الاحتياطات الأجنبية إلى عرض النقد ( $M_2$ ):

شهدت نسبة نمو الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد الواسع ( $M_2$ ) انخفاضاً أثناء الفصل الرابع لعام 2021 لتصل إلى (3.37%) بعد ما كانت (5.53%) في الفصل الرابع للعام السابق وكما مبين في الشكل (4) بسبب ارتفاع حجم الاحتياطي الأجنبي بنسبة نمو أقل من عرض النقد الواسع ( $M_2$ )، إذ سجّل عرض النقد الواسع ( $M_2$ ) ارتفاعاً ليصل إلى (139886) مليار دينار

في الفصل الرابع لعام 2021، بعد أن كان (119743) مليار دينار أثناء الفصل الرابع لعام 2020 بنسبة نمو (16.8%).



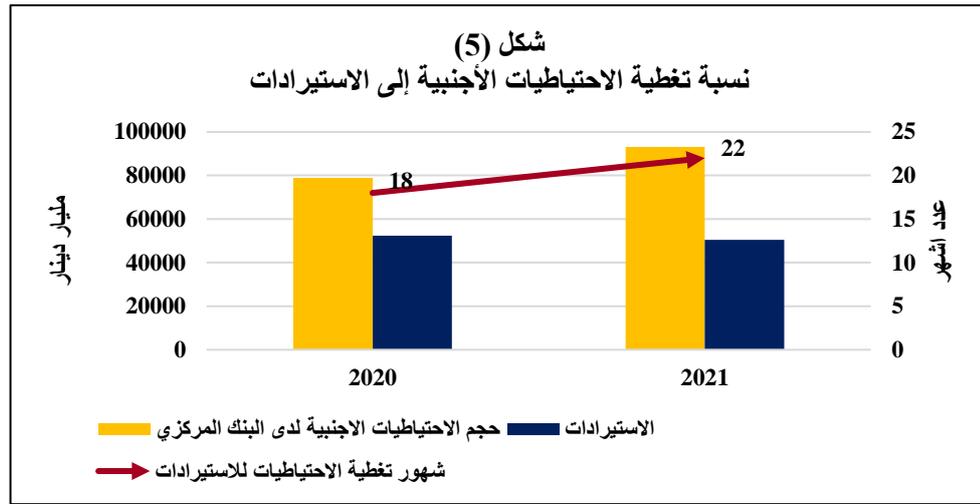
### 3- مؤشر تغطية الاحتياطيات الأجنبية إلى الاستيرادات:

يقيس هذا المؤشر نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الاستيرادات بافتراض عدم وجود أي إيرادات أو إضافات من العملة الأجنبية أثناء المدة؛ لأنّ الاستيرادات هي من أهم المتغيرات في بنود ميزان المدفوعات ونظراً إلى صلتها الوثيقة بمستويات الاستهلاك المحلية والنتاج المحلي الإجمالي الجاري والنمو الاقتصادي، وقد تختلف هذه النسبة من دولة إلى أخرى على حسب وضعها الاقتصادي، وقد تم تقديرها في بعض البلدان بأن تكون كمية تغطية الاحتياطيات الأجنبية للاستيرادات بين 4 أو 5 أشهر<sup>1</sup>، أما في حالة العراق فقد تم تقديرها بمدة 6 أشهر<sup>2</sup>، ويبين الشكل (5) ارتفاع مدة تغطية الاحتياطيات الأجنبية إلى الاستيرادات لتصل إلى (22) شهراً لعام 2021 مقارنة بالعام السابق التي بلغت فيه المدة (18) شهراً، وجاء ذلك نتيجة لارتفاع حجم الاحتياطيات الأجنبية إلى (93) تريليون دينار أثناء الفصل الرابع لعام 2021 بعد أن كانت (78) تريليون دينار للفصل نفسه من العام السابق نتيجة ارتفاع أسعار النفط أثناء الفصل الرابع ليصل إلى (78.3) دولار للبرميل الواحد لعام 2021 مقارنة بالفصل نفسه للعام السابق التي بلغت (43.7) دولار للبرميل الواحد<sup>3</sup>، وهذا مؤشر إيجابي لكفاية تغطية الاحتياطيات الأجنبية للاستيرادات.

<sup>1</sup> Elona Dushku, Gerti Shijaku, , 2017, The Adequacy Level of Foreign Reserve holdings: a new approach, Bank of Albania, p13.

<sup>2</sup> علي محسن العلق، الاحتياطيات الدولية ونافذة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي، البنك المركزي العراقي، البحوث والدراسات، ص7.

<sup>3</sup> Organization of the Petroleum Exporting Countries <https://www.opec.org> .



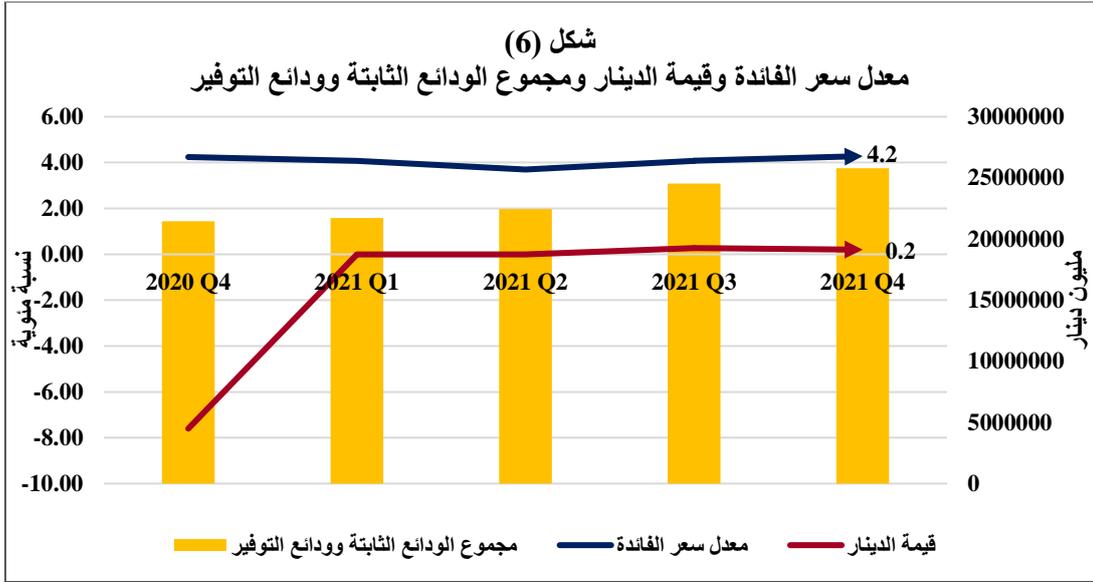
### ثالثاً / التغير في معدلات أسعار الفائدة

تُعدُّ أسعار الفائدة المحرِّك الأساس للنشاط الاقتصادي في أية دولة، وتُعدُّ أيضًا أحد المتغيرات التي لها أثر كبير في قيمة العملة المحلية، ويقاس هذا المؤشر التغيرات التي تحصل في أسعار الفائدة في قيمة العملة والودائع الطويلة الأجل.

#### 1- أسعار الفائدة القصيرة الأجل على الودائع<sup>1</sup>:

أسعار الفائدة القصيرة الأجل هي المعدل الذي يتم من طريقه تنفيذ الاقتراض القصير الأجل، أو المعدل الذي يتم به إصدار أو تداول الأوراق الحكومية القصيرة الأجل في السوق، وهي إحدى الأدوات التي من الممكن ان تستخدمها السلطة النقدية في تنفيذ اتجاهاتها المنشودة على حسب الوضع الاقتصادي الذي يمرُّ به البلد، ويقاس هذا المؤشر التغيرات التي تحصل في أسعار الفائدة في السوق النقدي وسوق العملات. إذ يُلاحظ من الشكل (6) ثبات سعر الفائدة بمعدل (4.2%) في الفصل الرابع للعام 2021 مقارنة بالفصل الرابع من العام السابق، والجدير بالذكر أنَّ الودائع الطويلة الأجل ارتفعت الى (25.7) تريليون دينار في الفصل الرابع من عام 2021 مقارنة بالفصل نفسه للعام السابق الذي بلغت فيه (21.4) تريليون دينار بمعدل نمو (5.6%)، وكذلك بيّن الشكل أنَّ هناك تغييرًا في قيمة الدينار العراقي للمدة نفسها مما يعني أنَّ أثر سعر الفائدة في القطاع الحقيقي محدود نسبيًا.

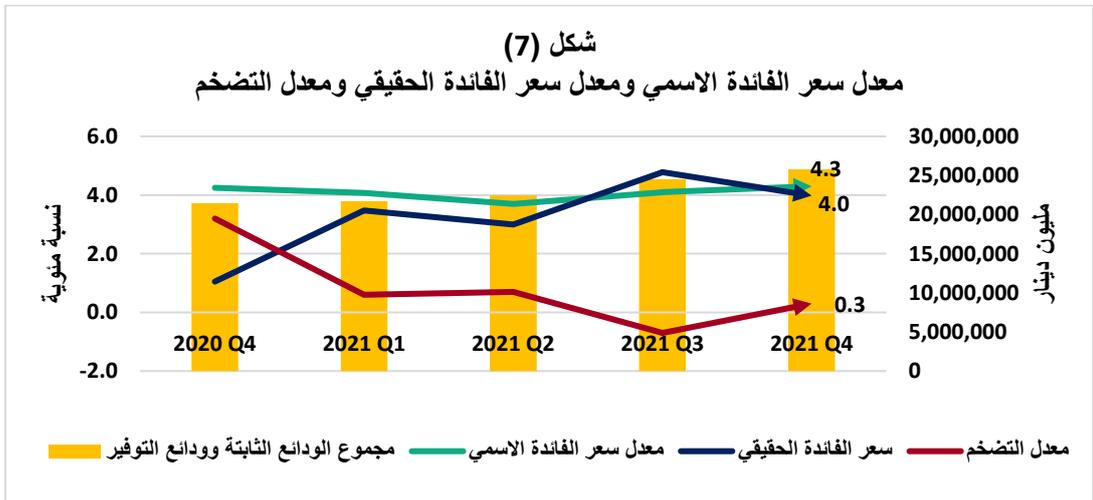
<sup>1</sup> شملت أسعار الفائدة على الودائع مدة ستة أشهر، والودائع مدة سنة وودائع التوفير.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

## 2- سعر الفائدة الحقيقي:

يعبر سعر الفائدة الحقيقي عن الفرق بين سعر الفائدة الاسمي ومعدل التضخم، ويبين الشكل (7) سعر الفائدة الاسمي والحقيقي ومعدل التضخم وقد لوحظ ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي إلى (4.0%) في الفصل الرابع لعام 2021 مقارنة بالفصل نفسه من العام 2020 التي بلغت بنسبة (1.05%) نتيجة ارتفاع معدل التضخم إلى (0.3%) خلال الفصل الرابع من العام 2021.

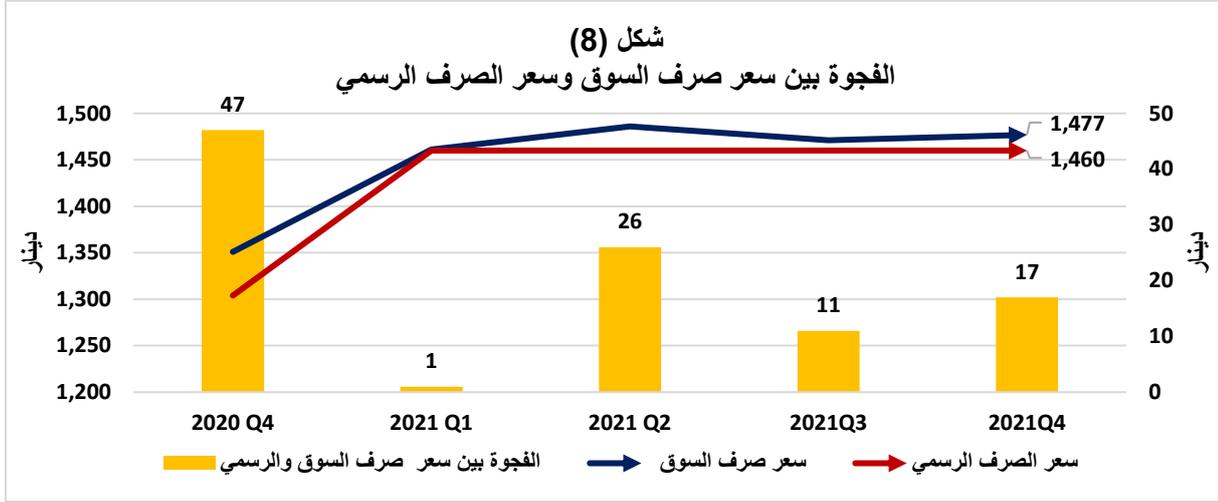


المصدر: - البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

- الجهاز المركزي للإحصاء، الرقم القياسي لأسعار المستهلك لشهر كانون الاول 2021.

أما فيما يخص قيمة الدينار فيلاحظ أنّ هناك فجوة بين سعر صرف السوق المتداول وسعر صرف نافذة بيع العملة، ويوضح الشكل (8) انخفاض الفجوة بين سعر صرف السوق وسعر الصرف الرسمي للدينار العراقي إلى (17) دينار في الفصل الرابع من العام 2021 مقارنة بالفصل نفسه

من العام السابق إذ كانت الفجوة مرتفعة بمقدار (47) دينار، وكلما انخفضت الفجوة ما بين سعر صرف السوق وسعر الصرف الرسمي يشير إلى استقرار قيمة العملة المحلية واستقرار الطلب عليها بوصفها مخزوناً للقيمة.



لمصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

جدول (1)  
المؤشرات الخاصة بالفصل باستقرار قيمة العملة

اسم المؤشر	قيمة المؤشر أثناء الفصل الرابع 2020	قيمة المؤشر أثناء الفصل الرابع 2021	معدّل التغير %	الأثر على الاستقرار المالي
سعر صرف السوق (دينار)	1473	1479	0.4	سلي
سعر الصرف الرسمي (دينار)	1460	1460	0.0	ثابت
مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (نسبة مئوية)	-0.17	0.14	-182.4	إيجابي (ضمن الحدود)
قيمة العملة المحلية* (نسبة مئوية)	0.27	0.20	-25.9	إيجابي
الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (مليون دينار)	78882	93096	18.0	إيجابي
نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) (نسبة مئوية)	65.9	66.6	1.1	إيجابي
معدّل نمو نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد (M2) (نسبة مئوية)	5.53	3.37	-39.1	إيجابي
تغطية الاحتياطيات الأجنبية إلى الاستيرادات (شهرًا)	18	22	22.2	إيجابي
أسعار الفائدة القصيرة الأجل على الودائع (نسبة مئوية)	4.25	4.2	-1.2	سلي
مجموع الودائع الثابتة وودائع التوفير (مليون دينار)	21462112	25795495	20.2	إيجابي
سعر الفائدة الحقيقي (نسبة مئوية)	1.1	4	263.6	إيجابي
الفجوة بين سعر صرف السوق والنافذة (دينار)	47	17	-63.8	إيجابي

## الفصل الثاني

### تحليل مؤشرات أداء المصارف

#### 1- قروض البنك المركزي / إجمالي مطلوبات المصارف:

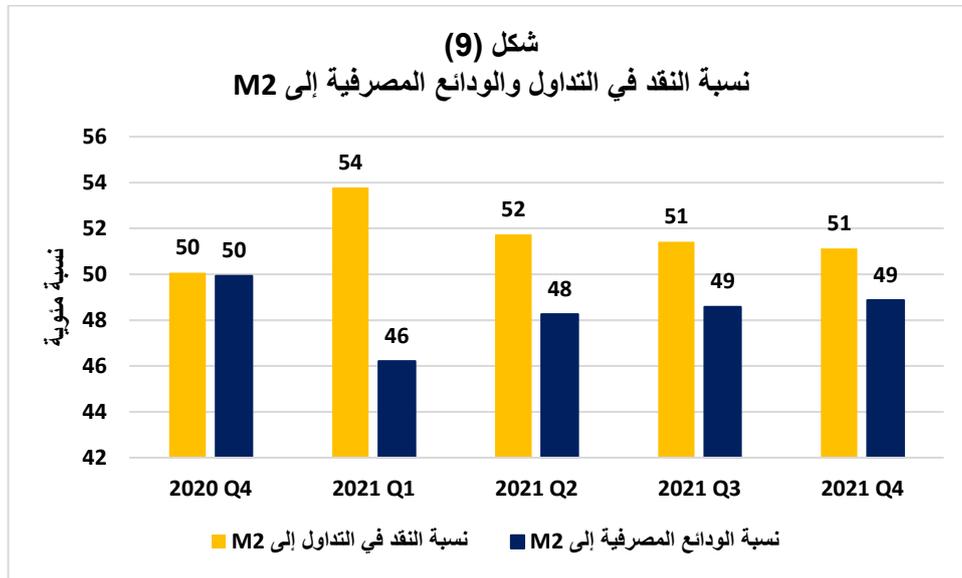
إنَّ وظيفة الملجأ الأخير للإقراض تُعدُّ واحدة من الوظائف التي يمتاز بها البنك المركزي، إذ يقوم بمساعدة البنوك المتعثرة ماليًا، وكثير من الدول تبذل مساعي كبيرة في دعم المصارف التي تعاني من عدم القدرة على إيفاء الديون بسبب إفلاسها أو عجز في السيولة لديها، وهذا الأمر هو أحد الوظائف التي يمتاز بها البنك المركزي عن بقية المؤسسات المالية الأخرى بوصفه السلطة النقدية في أيِّ بلد إذا توافرت الشروط المطلوبة في المصرف، إذ يسمح قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 وبحسب المادة (30) منه وفقًا للشروط القانونية إقراض المصارف التي تعاني من أزمات مالية في ظل ظروف استثنائية، ومن بين هذه الشروط أن يرى البنك المركزي أنَّ المصرف مليء، وأنَّ الضمانات التي يقدِّمها مناسبة وأنَّ طلب المعونة قائم على حاجته لتحسين السيولة، أو إذا كان هذا الدعم ضروريًا للحفاظ على استقرار النظام المالي.

إنَّ ارتفاع نسبة هذا المؤشر يعكس هشاشة القطاع المصرفي banking sector fragility وتوسع حجم التعثر لتلك المصارف وازدياد المخاطر على النظام المصرفي وسمعته، لكونها تعبير عن أزمة سيولة تعكس مقدار التعثر الذي يعاني منه القطاع المصرفي، ويلحظ أنَّ البنك المركزي العراقي لم يقدم قروضًا للمصارف العاملة أثناء الفصل الرابع من عام 2021، وهذا لا يعني عدم وجود مصارف متعثرة لكن عدم تقديم المصارف التي لديها تعثر طلبات للحصول على قروض، أو عدم وجود قناعة من البنك المركزي لمنح هذه المصارف قروضًا لوجود متطلبات يجب أن تقدمها تلك المصارف لأجل السير بعملية المنح.

#### 2- الودائع المصرفية / $M_2$ :

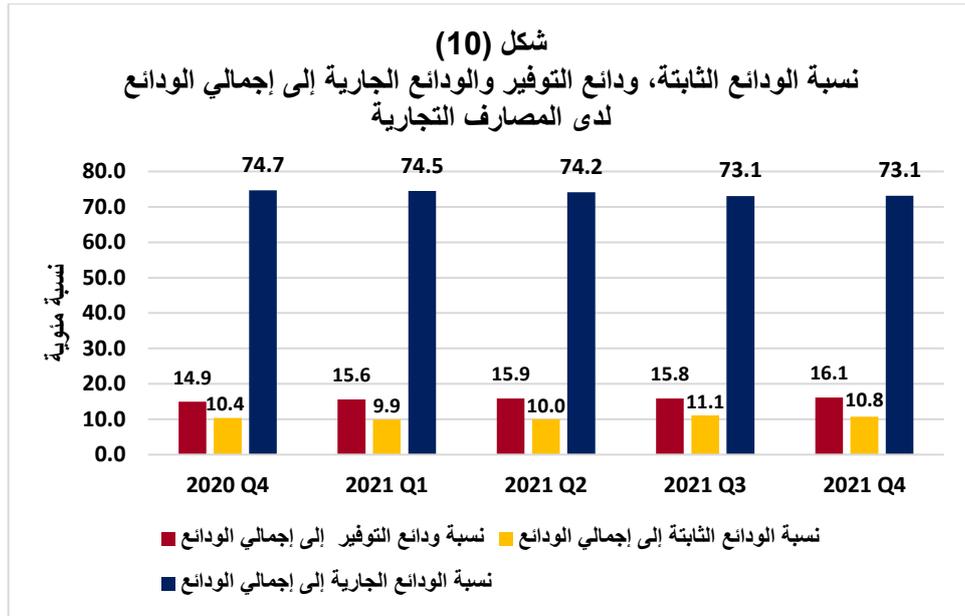
أنَّ حجم الودائع لدى المصرف يمثِّل مؤشرًا لنشاطه وانتشاره وأيضًا لرغبة الجمهور في التوجه إلى ذلك المصرف نتيجة لعمله أو العروض المميزة التي تعمل على جذب الجمهور إليه من جهة، ومن جهة أخرى توافر الودائع لدى أيِّ مصرف يساعده في الحصول على السيولة اللازمة لتمويل نشاطاته المختلفة، لذلك يجب على المصرف تنويع الخدمات المالية وتطويرها لأجل جذب العملاء إلى المصرف، ويُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة الودائع المصرفية على عرض النقد بالمعنى الواسع ( $M_2$ )، والجدير بالذكر أنَّ قيمة ( $M_2$ ) قد ارتفعت بنسبة (16%) أثناء المدة (2020 Q4 – 2021 Q4)، وأنَّ الجانب الأكبر من هذا الارتفاع اتجه نحو النقد

في التداول الذي سجّل ارتفاعاً بنسبة (19%)، أما إجمالي الودائع فقد ارتفع بنسبة (14%) أثناء المدة نفسها، ويوضح الشكل (9) أنّ نسبة الودائع المصرفية إلى (M2) قد انخفضت أثناء الفصل الرابع من عام 2021 إلى (49%) بعدما كانت (50%) للفصل نفسه من عام 2020، وفي المقابل ارتفع مؤشر نسبة النقد في التداول إلى (M2) من (50%) في الفصل الرابع من عام 2020 إلى (51%) للفصل نفسه من عام 2021، ذلك؛ لأنّ الارتفاع الحاصل في النقد في التداول أكبر من الارتفاع الحاصل في حجم الودائع، وأنّ من أهم أسباب ارتفاع النقد في التداول هو زيادة الإنفاق العام الناتج من طريق خصم حوالات الخزينة لدى البنك المركزي التي ارتفعت بنسبة (9.8%) للمدة (2021 Q3 – 2020 Q3)، والتي أدت إلى وجود إصدار نقدي جديد والتي بدورها أدت إلى زيادة النقد في التداول.



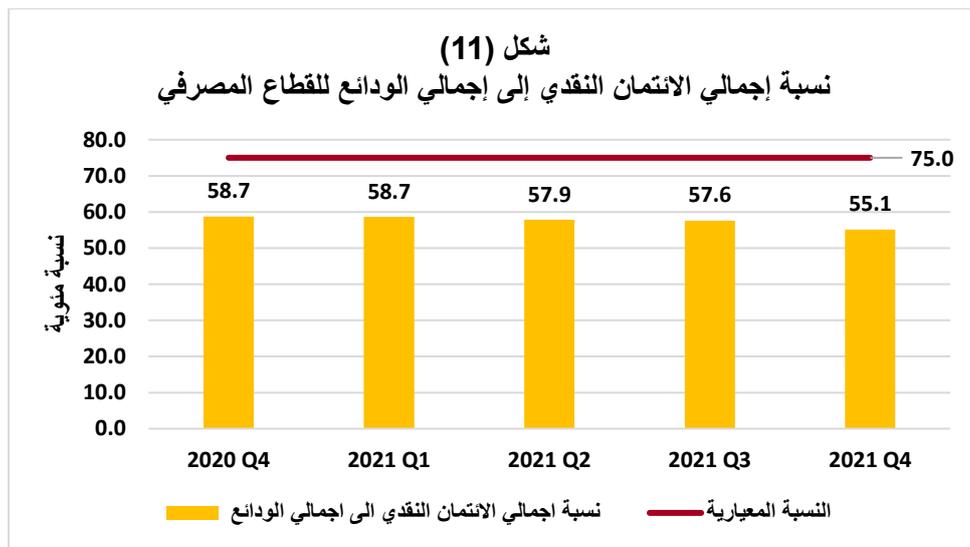
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

وبالرجوع إلى أنواع الودائع لدى المصارف التجارية يُلاحظ أنّ نسبة الودائع الجارية هي النسبة الأكبر من إجمالي الودائع لدى المصارف، إذ بلغت نسبتها (73%) أثناء الفصل الرابع من عام 2021 بعدما كانت (74%) خلال الفصل نفسه من عام 2021، فيما ارتفعت الودائع الثابتة إلى (10.8%) في الفصل الرابع من عام 2021 بعدما كانت (10.4%) من الفصل نفسه من عام 2020، أمّا فيما يخصّ ودائع التوفير فقد ارتفعت إلى (16.1%) أثناء الفصل الرابع من عام 2021 بعد ما كانت (14.9%) للفصل نفسه من عام 2020 والشكل (10) يوضح ذلك.

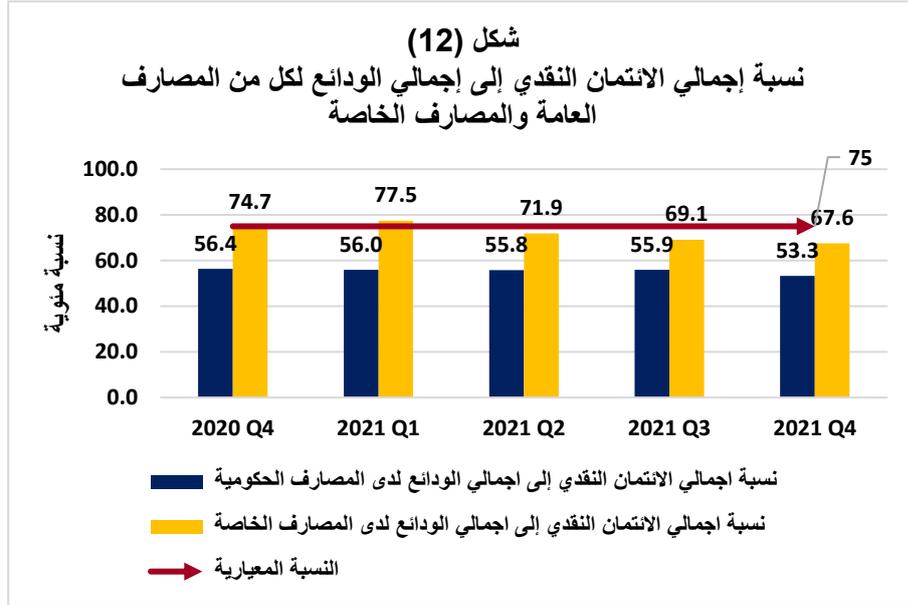


### 3- إجمالي الائتمان النقدي / إجمالي الودائع:

حدّد البنك المركزي العراقي هذه النسبة عند (75%)، للحفاظ على سيولة كافية لدى المصارف لمواجهة سحبات العملاء وإجراء نشاطات المصرف المالية، وتُقاس هذه النسبة من طريق قسمة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة، والذي يُعبّر عن حالة السيولة في الأجل الطويل للقطاع المصرفي، والشكل (11) يوضح أنّ نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع بلغت (55.1%) في الفصل الرابع 2021 وهي لم تتجاوز النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي (75%).



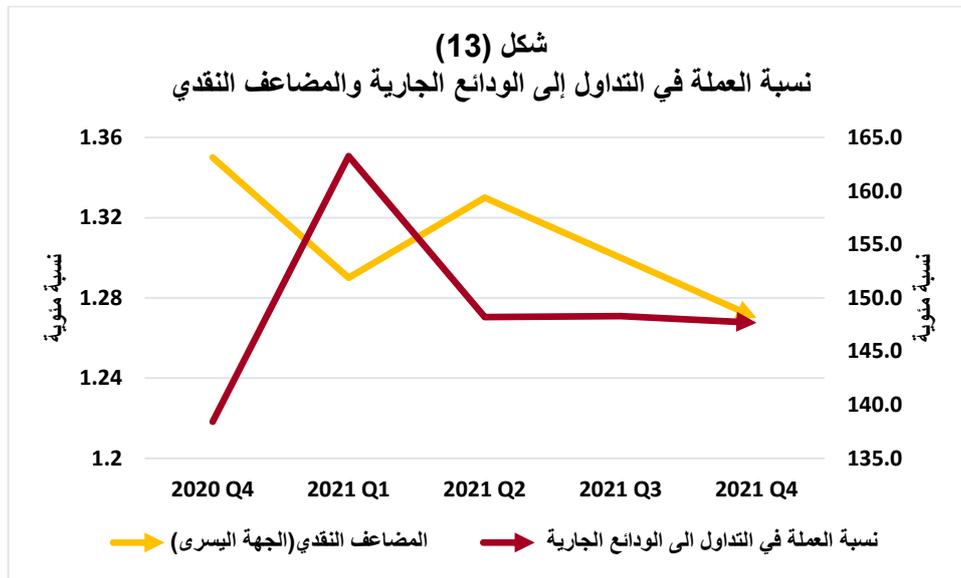
وعند العودة إلى المصارف الخاصة والمصارف العامة كُلي على حدة يتضح أنّ المصارف الخاصة قد تراجعت فيها هذه النسبة وهي بضمن الحدود التي أقرها البنك المركزي، والشكل (12) يبيّن أنّ هذه النسبة بلغت (67.6%) في الفصل الرابع من عام 2021 لدى المصارف الخاصة بعدما كانت (74%) للفصل نفسه من عام 2020، أمّا فيما يخصّ المصارف العامة فهي لم تتجاوز هذه النسبة ايضاً إذ بلغت هذه النسبة لديها في الفصل الرابع عام 2021 (53.3%).



#### 4- المضاعف النقدي:

يمثل المضاعف النقدي نشاط الجهاز المصرفي العامل داخل الاقتصاد، ويتكون أساساً من حجم الائتمان الممنوح داخل القطاع الحقيقي، وهو يعكس قدرة المصارف على منح الائتمان، ومن ثمّ زيادة الخدمات التي يقدمها الجهاز المصرفي إلى الجمهور، ويبيّن قدرة المصارف على جذب الودائع، وهنا تنعكس الثقافة المصرفية لدى الأفراد بالتوجه نحو المصارف من طريق إيداع أموالهم لديها، والتي توافر جزءاً مهماً من السيولة التي تحتاجها المصارف في عملية منح الائتمان، لذلك يمكن من طريقه التعرف على جانب نشاط المصارف وجانب الثقافة والوعي المصرفي لدى الجمهور بالتوجه نحو المصارف والإفادة من خدماتها المالية التي تقدمها، والشكل (13) يوضح نسبة المضاعف النقدي الذي يبيّن أنّ هناك انخفاضاً في نسبة المضاعف النقدي في الفصل الرابع من عام 2021 ليصل إلى (1.27%) بعدما كان (1.35%) للفصل نفسه من عام 2020، في حين كانت هنالك زيادة في نسبة العملة في التداول إلى الودائع

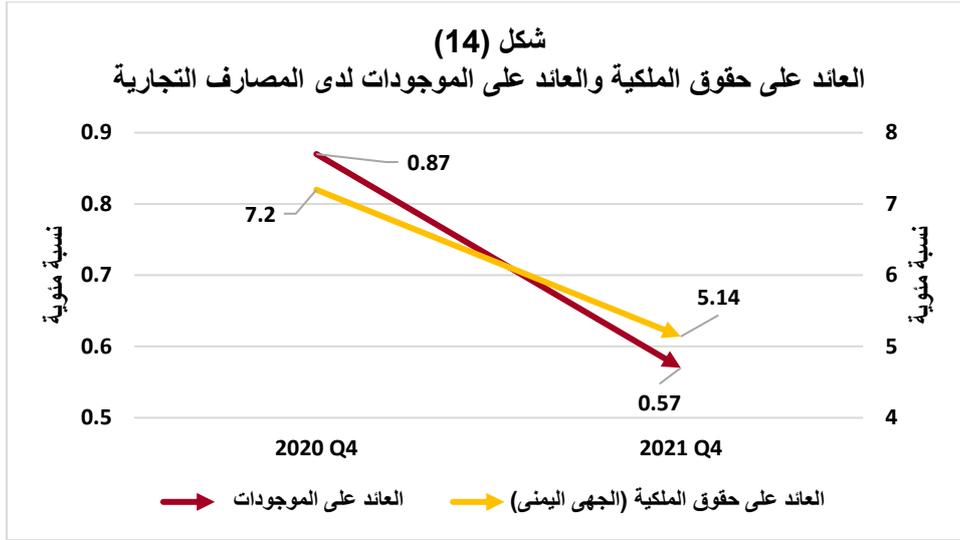
الجارية، إذ بلغت في الفصل الرابع من عام 2021 (147.7%) بعد أن كانت (138.4%) في الفصل نفسه من عام 2020، وهذا يعني أنّ الجزء الأكبر من الكتلة النقدية المصدّرة من البنك المركزي العراقي ذهب خارج القطاع المصرفي، إذ بلغ حجم النمو في الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي (19.3%) خلال المدّة (2021 Q4 – 2020 Q4)، فضلاً عن أنّ حجم النمو في الائتمان النقدي كان أقل من حجم النمو في الودائع، إذ بلغ حجم النمو في الائتمان النقدي (6.5%) خلال المدّة (2021 Q4 – 2020 Q4) بزيادة (3.2) مليار دينار، في حين بلغ حجم النمو في الودائع (13.4%) بزيادة بلغت (11.3) مليار دينار، وبلغ النمو في الاحتياطيات الفائضة للمصارف لدى البنك المركزي والتي تمثّل أموالاً معطلة لديها خلال المدّة نفسها (47%) بزيادة بلغت (8.5) مليار دينار خلال المدّة (2021 Q4 – 2020 Q4)، أي أن رغبة المصارف في التوجه نحو القطاع الحقيقي من خلال منح الائتمان ضعيفة.



المصدر: تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

## 5- ربحية المصارف:

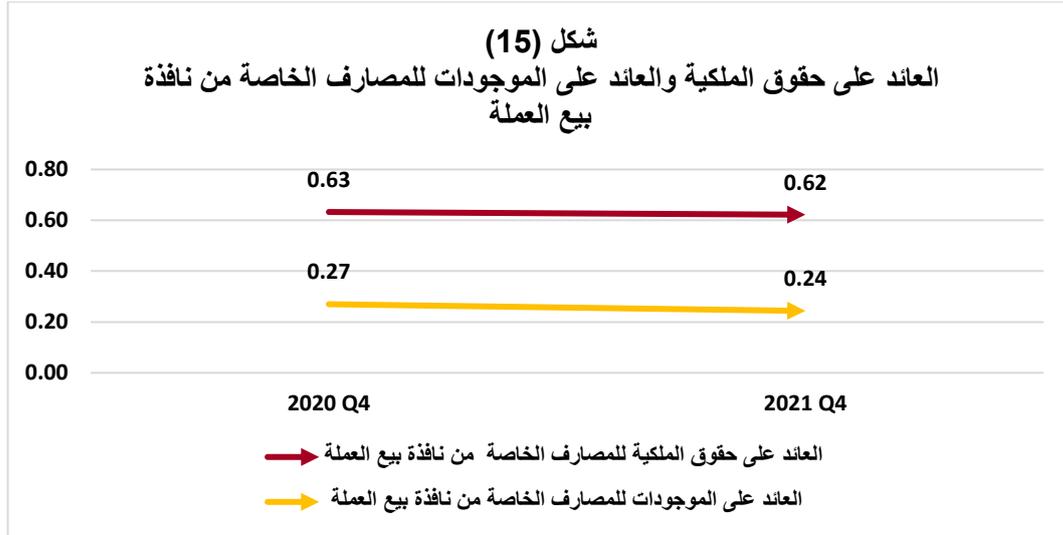
يوضح هذا المؤشر العائد الذي تحصل عليه المصارف أو الخسارة التي تتعرض لها، والشكل (14) يوضح العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات للمصارف العاملة داخل الجهاز المصرفي، إذ يتبين أنّ هناك انخفاضاً في نسبة العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية، إذ انخفض العائد على الموجودات في الفصل الرابع من عام 2021 إلى (0.57%) بعد أن كان (0.87%) للفصل نفسه من عام 2020، أمّا نسبة العائد على حقوق الملكية فقد شهدت انخفاضاً أيضاً من (7.2%) في الفصل الرابع لعام 2020 إلى (5.14%) للفصل نفسه من عام 2021.



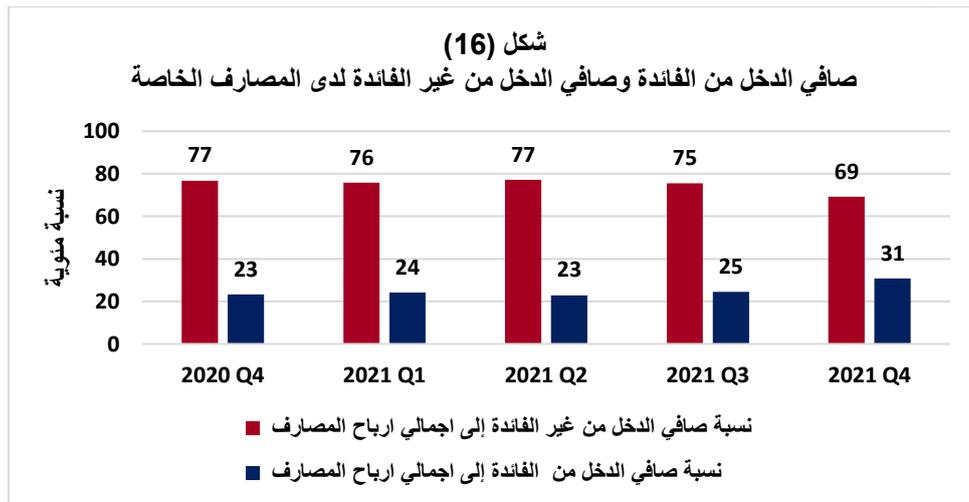
### 6- ربحية المصارف الخاصة من نافذة بيع العملة الأجنبية:

إنّ هذا المؤشر يوضح ربحية المصارف الخاصة من نافذة بيع العملة الأجنبية<sup>1</sup>، والشكل (15) يوضح أنّ العائد على حقوق الملكية من مشتريات المصارف الخاصة من نافذة بيع العملة انخفض من (0.63%) في الفصل الرابع عام 2020 إلى (0.62%) أثناء الفصل نفسه من عام 2021، كذلك الأمر في ما يخصّ العائد على الموجودات الذي انخفض من (0.27%) إلى (0.24%) أثناء المدة نفسها، إنّ هذا الانخفاض في النسبتين يرجع أساساً إلى نمو حجم الموجودات لدى المصارف الخاصة أكبر من النمو في العائد المتحصل من نافذة بيع العملة، إذ بلغ نسبة النمو في حجم الموجودات لدى المصارف الخاصة (15.3%) أثناء المدة (Q4 2021 – Q4 2020) والسبب في هذه الزيادة الكبيرة في حجم الموجودات هو ارتفاع قيمة الموجودات الأجنبية التي تحتفظ بها المصارف الخاصة، في حين أنّ نسبة النمو في العائد المتحصل من نافذة بيع العملة بلغ (4.1%) أثناء المدة نفسها، وقد بلغ حجم النمو في رأس مال المصارف الخاصة أثناء المدة نفسها (5.9%) لذلك ظهر هذا الانخفاض في النسبتين أعلاه.

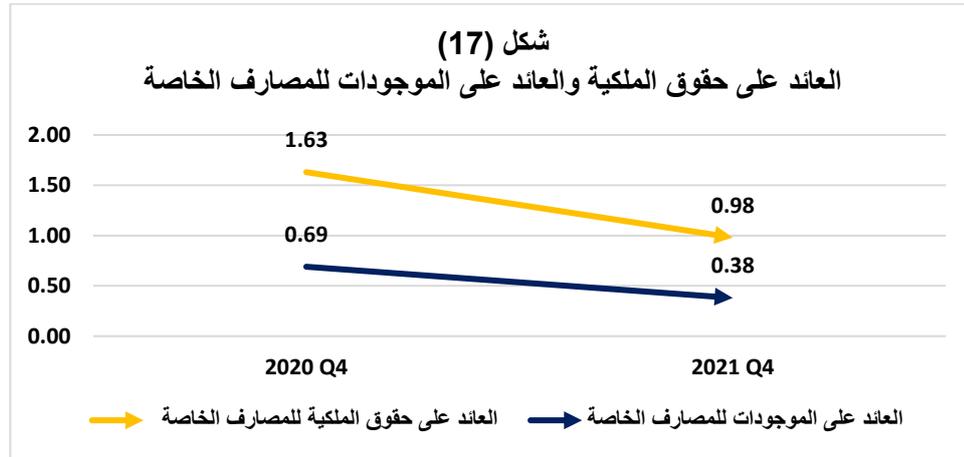
<sup>1</sup> للمزيد عن طريقة احتساب هذا المؤشر يُنظر: -البنك المركزي العراقي 2021- تقرير الإنذار المبكر- العدد السابع عشر- ص15



وعند العودة إلى أرباح المصارف الخاصة المتحصلة من النشاطات المصرفية المتمثلة بالفائدة المتحصلة من منح الائتمان، نجد أنّ هذه الأرباح لا تشكّل نسبة كبيرة من أرباح المصارف، والشكل (16) يوضح صافي الدخل المتحصل من الفائدة وصافي الدخل المتحصل من غير الفائدة للمصارف الخاصة، ويتبين أنّ صافي الدخل المتحصل من غير الفائدة لدى المصارف الخاصة يشكّل نسبة (69%) من إجمالي الدخل لدى المصارف في الفصل الرابع عام 2021، مما يعني أنّ النشاط المصرفي الحقيقي للمصارف ضعيف، وهو يتمثل بعملية منح القروض والدخول إلى القطاع الحقيقي لأجل ممارسة العمل المصرفي؛ ذلك؛ لأنّ الدخل المتحصل من الفائدة ضعيف مقارنة بالدخل من غير الفائدة، الذي يمثّل الدخل المتحصل من نافذة بيع العملة جزءاً مهماً منها.

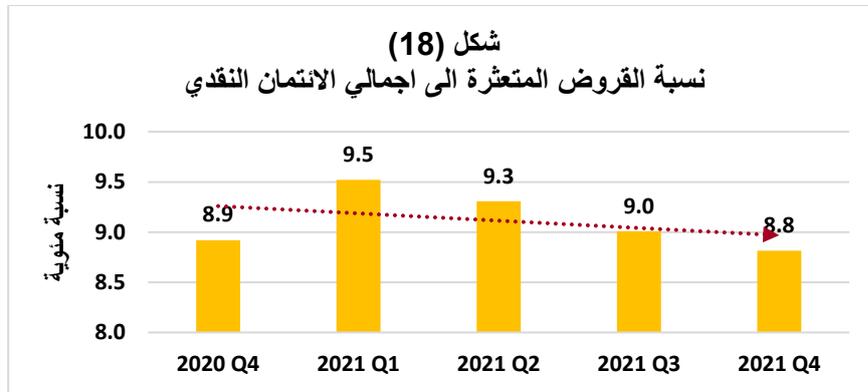


إنَّ انخفاض العائد لدى المصارف الخاصة من نافذة بيع العملة الأجنبية أدى إلى انخفاض إجمالي الدخل لديها والشكل (17) يمثّل العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات لدى المصارف الخاصة ويتبيّن أنّ هناك انخفاضاً في العائد لديها في الفصل الرابع من عام 2021، إذ بلغ العائد على حقوق الملكية للمصارف الخاصة في نهاية الفصل الرابع من عام 2021 (0.98%) بعد أن كان (1.63%) للفصل نفسه من عام 2020، كذلك انخفض العائد على الموجودات إلى (0.38) في الفصل الثالث عام 2021 بعدما كان (0.69%) للفصل نفسه عام 2020، للأسباب المذكورة آنفاً.

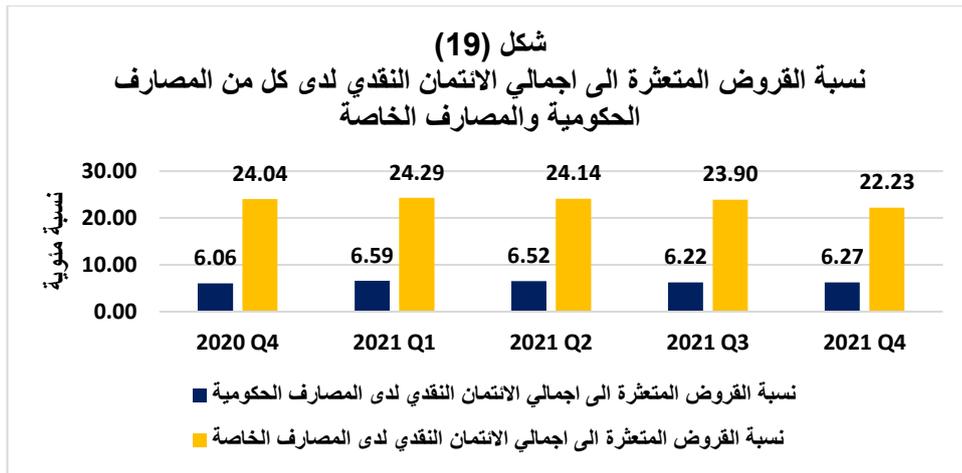


#### 7- القروض المتعثرة/ إجمالي الائتمان النقدي:

يُقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الائتمان النقدي، والشكل (18) يوضح أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي في الفصل الرابع من عام 2021 قد انخفضت إلى (8.8%) بعد أن كانت (8.9%) للفصل نفسه عام 2020، أي إنّ هناك انخفاضاً في نسبة نمو القروض المتعثرة، علماً أنّ هذه النسبة تمثّل إجمالي المصارف العاملة.



وبالعودة إلى تفصيل المصارف من حيث ملكيتها نجد أنّ هناك زيادة في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الخاصة أكثر من نظيرتها المصارف العامة، والشكل (19) يوضح أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الخاصة مرتفعة جداً رغم الانخفاض الطفيف فيها، إذ بلغت هذه النسبة (22.3%) في الفصل الرابع عام 2021، بعدما كانت (24.04%) للفصل نفسه من عام 2020، وإنّ هذه النسبة لدى المصارف الخاصة تشكّل أكثر من خمس الائتمان النقدي الممنوح لديها، على الرغم من أنّ الائتمان النقدي الممنوح من المصارف الخاصة لا يشكّل سوى (15.9%) من إجمالي الائتمان الممنوح أثناء الفصل الرابع عام 2021، أمّا في ما يخصّ المصارف العامة أيضاً فهناك ارتفاع في هذه النسبة من (6.06%) في الفصل الرابع 2020 إلى (6.27%) أثناء الفصل نفسه من عام 2021، علماً أنّ نسبة الائتمان النقدي الممنوح من المصارف العامة إلى إجمالي الائتمان يشكّل (84%) أثناء الفصل الرابع من عام 2021.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

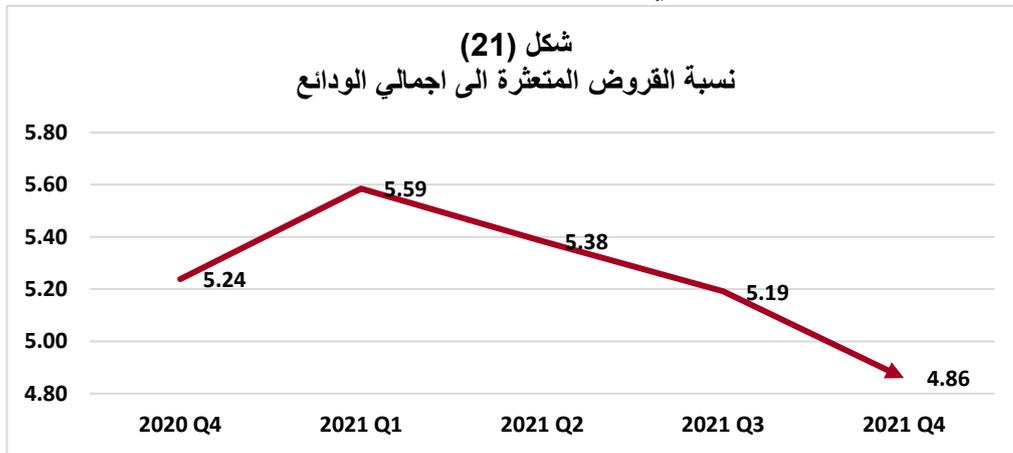
أما فيما يخصّ القروض المتعثرة لدى كُليّ من القطاع الخاص والقطاع العام فنجد أنّ حجم القروض المتعثرة لدى القطاع الخاص أكبر من نظيره في القطاع العام، فقد بلغت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى القطاع الخاص (8.67%) أثناء الفصل الرابع لعام 2021، في حين بلغت هذه النسبة لدى للقطاع العام (0.15%) أثناء المدة نفسها، والشكل (20) يوضح ذلك.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

### 8- القروض المتعثرة/ إجمالي الودائع:

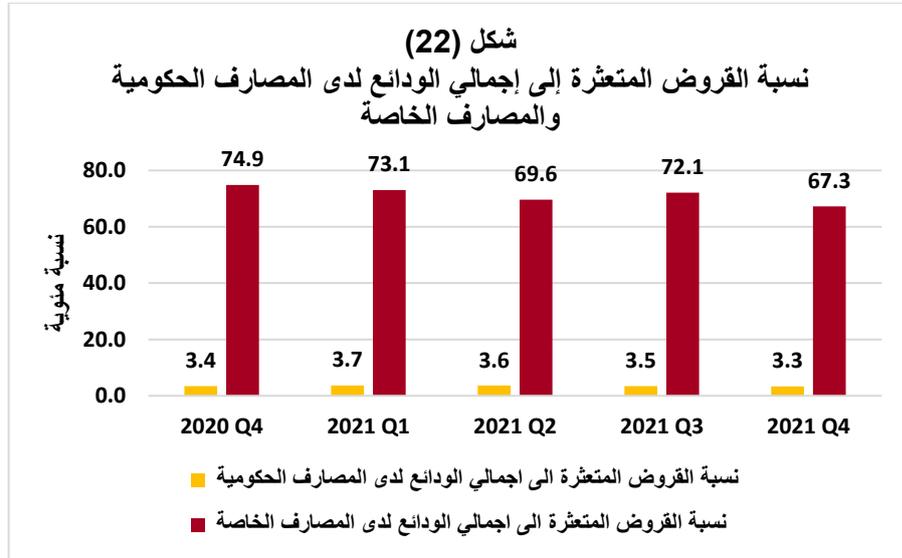
يُقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الودائع لدى المصارف، والشكل (21) يوضح أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع قد انخفضت من (5.24%) في الفصل الرابع لعام 2020 إلى (4.86%) للفصل نفسه من عام 2021، الأمر الذي يُعدُّ إيجابياً فيما يخصُّ الجهاز المصرفي.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

وبالعودة إلى تصنيف المصارف من حيث الملكية نجد أنّ هناك ارتفاعاً في هذه النسبة للمصارف الخاصة، والشكل (22) يوضح أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة مرتفعة جداً، إذ بلغت في الفصل الرابع 2021 (67.3%) في حين بلغت هذه النسبة لدى المصارف الحكومية (3.3%)، وأن النسبة التي سجلتها المصارف الخاصة مرتفعة جداً وتؤثر كثيراً في ودائع المصرف وحجم السيولة المتوافرة لديه وتزيد من احتمالية

تعرضه للخسائر، لذلك أصبح من الضروري اتباع الأساليب العلمية الصحيحة وتنفيذ التعليمات التي أصدرها البنك المركزي كافة في عملية منح الائتمان لضمان عدم التعثر من المصارف الخاصة، علماً أنّ نسبة حجم الودائع لدى المصارف الخاصة إلى إجمالي الودائع بلغ (13.1%) أثناء الفصل الرابع من عام 2021 وهو منخفض إذا ما قورن بنظيرتها المصارف العامة التي بلغ لديها (86.9%) أثناء المدّة نفسها.

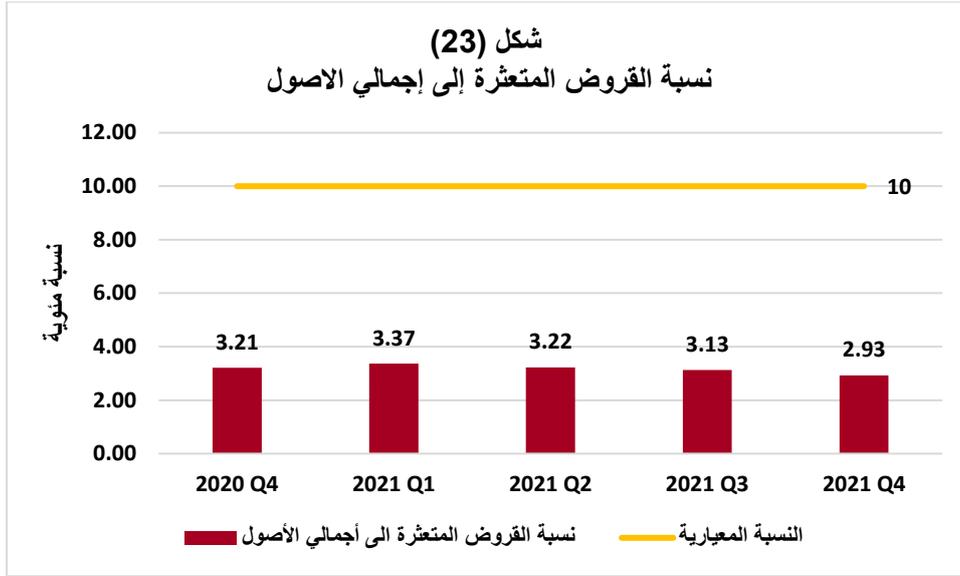


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

## 9- القروض المتعثرة/ إجمالي الأصول:

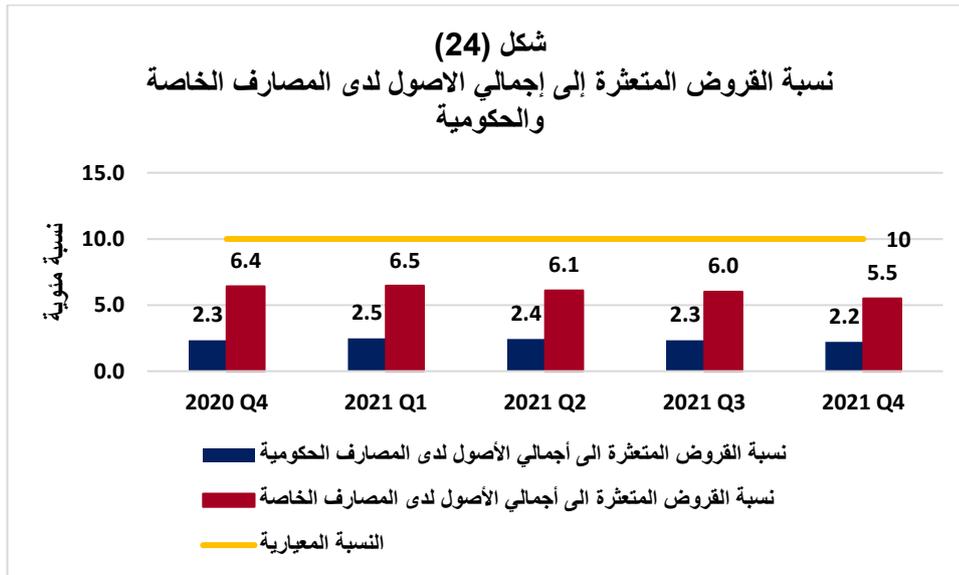
يُقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الأصول لدى المصارف، إنّ القيمة المعيارية لهذه النسبة هي (10%)<sup>1</sup>، ويوضّح الشكل (23) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف العاملة في العراق، إذ يُلاحظ أنّ النسبة انخفضت إلى (2.93%) في الفصل الرابع لعام 2021 بعد أن كانت (3.21%) للفصل نفسه عام 2020، وبذلك فإنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لم تتجاوز النسبة المعيارية إذا ما تم قياسها إلى إجمالي المصارف.

<sup>1</sup>المزيد انظر، البنك المركزي العراقي 2020، تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي، العدد الثالث عشر، ص18.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

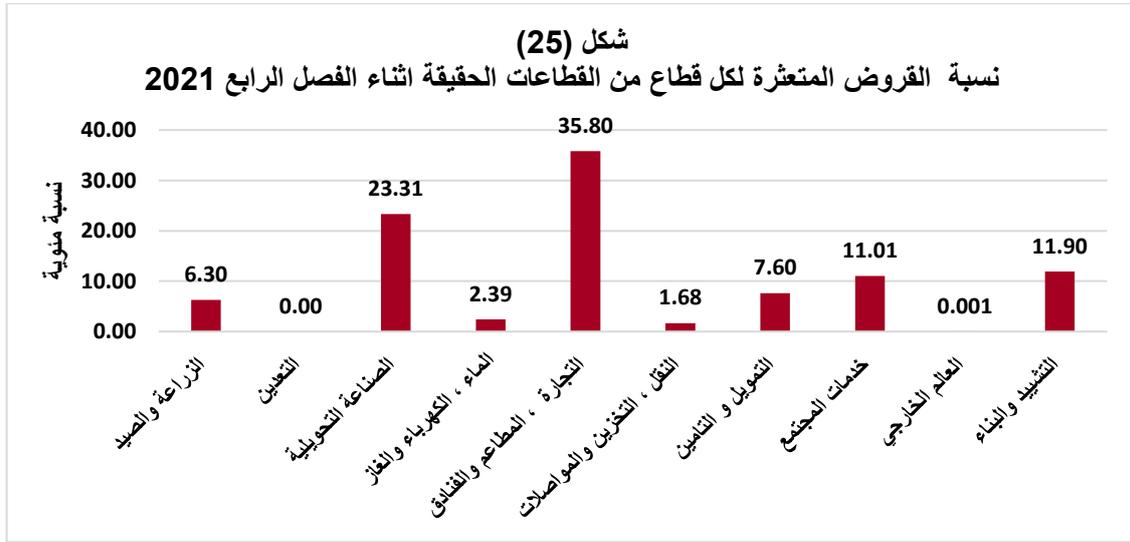
وبالعودة إلى تفصيل المصارف بحسب الملكية، نجد أنّ كلاً من المصارف الخاصة والحكومية لم تتجاوز النسبة المعيارية إلى الآن، والشكل (24) يوضح أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف الخاصة أو المصارف العامة لم تتجاوز النسبة المعيارية (10%)، ولكن هذه النسبة مرتفعة لدى المصارف الخاصة أكثر من نظيرتها الحكومية، إذ بلغت في الفصل الرابع من عام 2021 (5.5%)، في حين بلغت هذه النسبة (2.2%) لدى المصارف الحكومية أثناء المدة نفسها، وأنّ هذه النسبة لا تدعو إلى القلق فيما يخص الاستقرار المالي إذ إنّ المصارف الحكومية تستحوذ على نسبة كبيرة من القطاع المصرفي.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

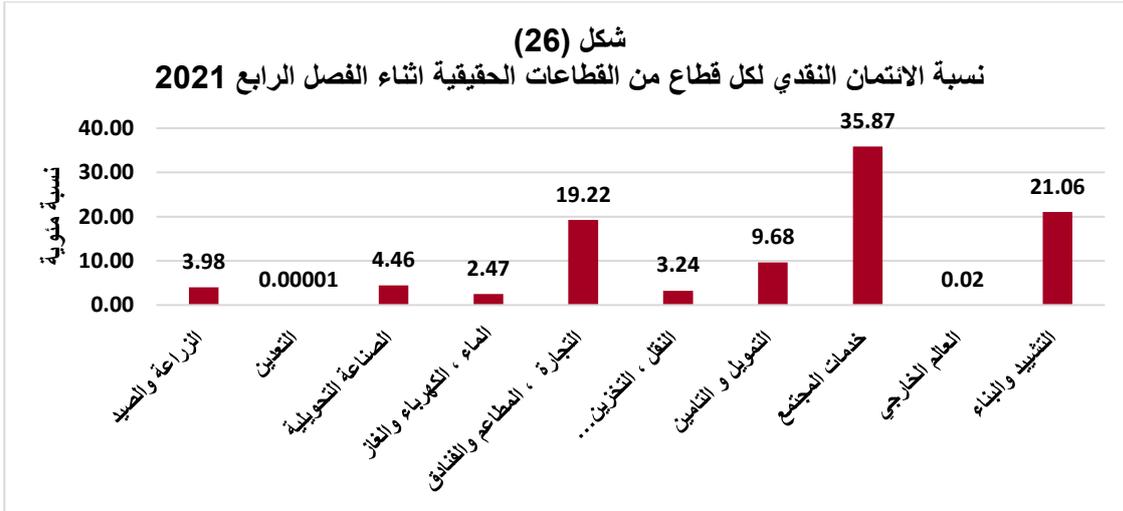
## 10-التوزيع القطاعي للقروض المتعثرة:

يوضح هذا المؤشر التوزيع القطاعي للديون المتعثرة، والشكل (25) يبيّن أنّ قطاع التجارة والمطاعم احتل النسبة الأكبر للقروض المتعثرة إذ بلغت (35.8%) أثناء الفصل الرابع من عام 2021 يليها قطاع الصناعات التحويلية بنسبة (23.31%) أثناء المدة نفسها، لذلك استوجب أن تكون المصارف أكثر حذراً في منح الائتمان داخل هذين القطاعين، لتجنب تعثر نشاطها وضمان سلامة أموال المودعين، ويوجب أيضاً ضرورة وضع سياسات تمكّن هذين القطاعين من التعافي والعودة إلى مسار النمو الصحيح بعد انحسار اثار جائحة كورونا السلبية تدريجياً.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

ومن الجدير بالذكر أنّ قطاع التجارة والمطاعم ليس هو صاحب النسبة الأكبر في حجم الائتمان الممنوح داخل القطاع الحقيقي، وعلى الرغم من ذلك فهو يمتلك النسبة الأكبر في حجم الديون المتعثرة، وأنّ قطاع خدمات المجتمع لديه النسبة الأكبر من الائتمان النقدي الممنوح إلى القطاعات الحقيقية بنسبة بلغت (35.87%)، يليه قطاع التشييد والبناء بنسبة بلغت (21.06%)، على النحو المبين في الشكل (26).

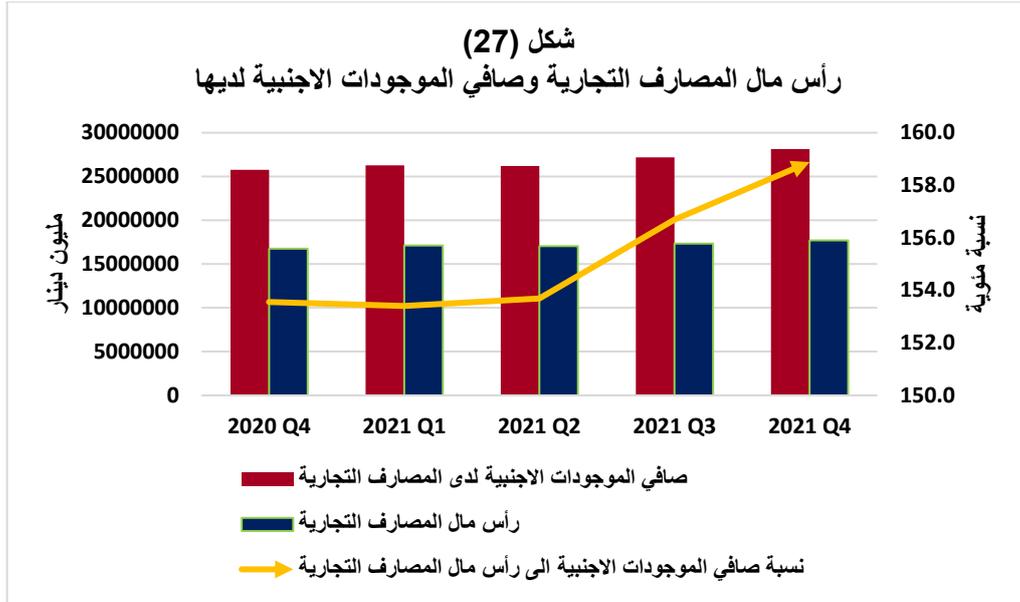


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

### 11- صافي الموجودات الأجنبية لدى المصارف/ رؤوس أموال المصارف العاملة:

يُقاس هذا المؤشر بقسمة صافي الموجودات الأجنبية للمصارف العاملة على رأس مالها، والشكل (27) يوضح هذه النسبة التي تبين الاحتفاظ بالعملة الأجنبية لدى المصارف التجارية في حال تعرضت العملة الوطنية إلى تقلبات حادة، ويتبين أنّ نسبة صافي الموجودات الأجنبية لدى المصارف التجارية قد ارتفعت من (153.6%) أثناء الفصل الرابع من عام 2020 إلى (158.9%) أثناء الفصل نفسه من عام 2021، إنّ هذا الارتفاع الكبير في قيمة الموجودات يرجع إلى تغيير سعر الصرف في بداية 2021، إذ أصبح سعر الصرف الجديد (1477) دينار للدولار الواحد اثناء شهر كانون الأول 2021 بعدما كان (1351) دينار للدولار الواحد للشهر نفسه من عام 2020، وإنّ مصدر الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي هو مصدر داخلي<sup>1</sup>، واحتفاظ البنك المركزي بنسب كافية من الأصول الأجنبية موازنة مع عرض النقد بالمعنى الواسع، إذ بلغت نسبة الأصول الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (66%) في الفصل الرابع من عام 2021، مما يجعل الزيادة في نسبة الموجودات الأجنبية إلى رأس مال المصارف مسيطر عليه من السلطة النقدية في العراق.

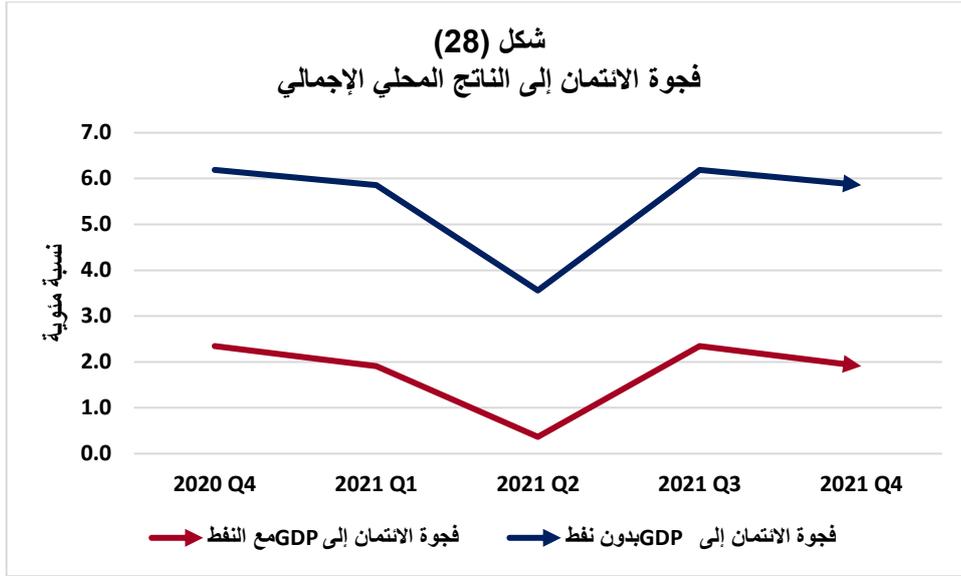
<sup>1</sup> المقصود هنا عدم قيام المصارف العراقية بالاقتراض من الخارج بالعملة الأجنبية وإعادة إقراضها بالعملة المحلية.



## 12- فجوة الائتمان للناتج المحلي الإجمالي:

تُعرّف فجوة الائتمان للناتج بأنها نسبة الائتمان المُقدّمة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي مطروحاً منه الاتجاه العام لنسبة الائتمان (الموجه إلى القطاع الخاص) إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتتراوح القيمة المعيارية لهذا المؤشر بين (2-10)، وكلما اقتربت النسبة المقدّرة من الحد الأعلى فإنه يجب أن يتم وضع مصدات من رأس المال لمواجهة هذا النمو في الائتمان، أما إذا تجاوزت هذه النسبة الحد الأعلى فإن ذلك يشير إلى وجود ائتمان مفرط من قبل المصارف، والشكل (28) يوضح ذلك<sup>1</sup>، إنّ فجوة الائتمان تقيس سرعة معدّل نمو الائتمان المصرفي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي التي يجب ألا تتعدّى (10%)، إنّ هذه الفجوة بلغت (1.9%) في حال اعتماد بيانات الناتج المحلي الإجمالي مع النفط، وقد بلغت (5.9%) في حال اعتماد البيانات من دون النفط، ويرجع هذا الارتفاع في حال اعتماد بيانات الناتج من دون نفط إلى انخفاض الناتج غير النفطي إذ انخفض بنسبة (30%) خلال المدة (Q4 2021 - Q4 2020)، علماً أن نسبة النمو في الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص بلغت (14%) اثناء عام 2021 وهي أقل من نسبة النمو التي حدثت اثناء عام 2020 والتي بلغت (22%) مما يؤكد على أن هذا الارتفاع في قيمة مؤشر الفجوة هي حالة استثنائية وليس اتجاه عام للمؤشر.

<sup>1</sup> لمزيد من المعلومات عن طريقة احتساب فجوة الناتج راجع البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر العراقي العدد 18، الفصل الأول 2020، ص 23-24



جدول (2)  
المؤشرات الخاصة بتحليل أداء المصارف

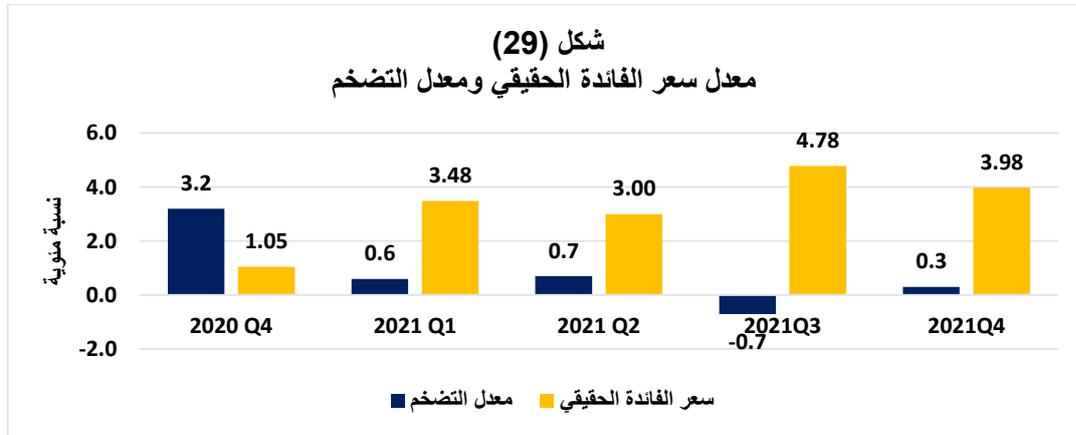
اسم المؤشر	قيمة المؤشر أثناء الفصل الثالث 2020	قيمة المؤشر أثناء الفصل الثالث 2021	معدل التغير %	الأثر على الاستقرار النقدي
قروض البنك المركزي / إجمالي مطلوبات المصارف (نسبة مئوية)	0	0	0	ثابت
الودائع المصرفية إلى M2 (نسبة مئوية)	50	49	-2	سلبي
نسبة النقد في التداول إلى M2 (نسبة مئوية)	50	51	2	سلبي
إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع (نسبة مئوية)	58.7	55.1	-6.1	إيجابي
المضاعف النقدي (نسبة مئوية)	1.35	1.27	-5.9	سلبي
نسبة العملة في التداول إلى الودائع الجارية (نسبة مئوية)	138.4	147.7	6.7	سلبي
العائد على حقوق الملكية (نسبة مئوية)	7.2	5.14	-28.6	سلبي
العائد على الموجودات (نسبة مئوية)	0.87	0.47	-45.9	سلبي
العائد على حقوق الملكية من نافذة بيع العملة الأجنبية للمصارف الخاصة (نسبة مئوية)	0.63	0.62	-1.5	سلبي
العائد على الموجودات من نافذة بيع العملة الأجنبية للمصارف الخاصة (نسبة مئوية)	0.27	0.24	-11.1	سلبي
نسبة صافي الدخل من الفائدة إلى إجمالي أرباح المصارف الخاصة (نسبة مئوية)	23	31	34.7	إيجابي
نسبة صافي الدخل من غير الفائدة إلى إجمالي أرباح المصارف الخاصة (نسبة مئوية)	77	69	-10.3	سلبي
العائد على حقوق الملكية للمصارف الخاصة (نسبة مئوية)	1.63	0.98	-39.8	سلبي
العائد على حقوق الموجودات للمصارف الخاصة (نسبة مئوية)	0.69	0.38	-44.9	سلبي
القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان (نسبة مئوية)	8.9	8.8	-1.1	إيجابي
القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع (نسبة مئوية)	5.24	4.86	-7.2	إيجابي
القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول (نسبة مئوية)	3.21	2.93	-8.7	إيجابي
صافي الموجودات الأجنبية إلى رأس مال المصارف (نسبة مئوية)	153.4	158.9	3.5	إيجابي

## الفصل الثالث

## تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي

## أولاً: معدل التضخم:

يُقاس التضخم من طريق احتساب التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، إذ إنّ التضخم هو مقياس كمي يعبر عن الارتفاع في مستوى الأسعار والخدمات داخل الاقتصاد أثناء الزمن، فتتخفّف القوة الشرائية لعملة البلد ومن ثمّ انعكاس ذلك على المؤشرات المالية والمصرفية ومنها أسعار الفائدة الحقيقية، ضمن الشكل (29) يلحظ أنّ أسعار المستهلك سجلت ارتفاعاً أثناء شهر كانون الأول من عام 2021 لتبلغ (113.6%) مقارنة بشهر تشرين الثاني من العام نفسه مُسجلة (113.3%)، أي بمقدار تغير (0.3 %) والذي يمثّل معدّل التضخم الشهري، إذ سجّل قسم الأغذية والمشروبات غير الكحولية انخفاضاً بنسبة (0.4%)، وسجّل قسم الملابس والأحذية ارتفاعاً بنسبة (0.3%)، وكذلك قسم السكن ارتفاعاً بنسبة (0.6%)، وسجّل قسم الصحة ارتفاعاً أيضاً بنسبة (0.2%)، وعند مقارنة الرقم القياسي العام لعام 2021 لشهر كانون الأول نجد أنّه قد بلغ (113.6%) بعدما كان (107.9%) في شهر كانون الأول لعام 2020، أي بنسبة ارتفاع مقدارها (5.3%) والذي يمثّل التضخم السنوي<sup>1</sup>:

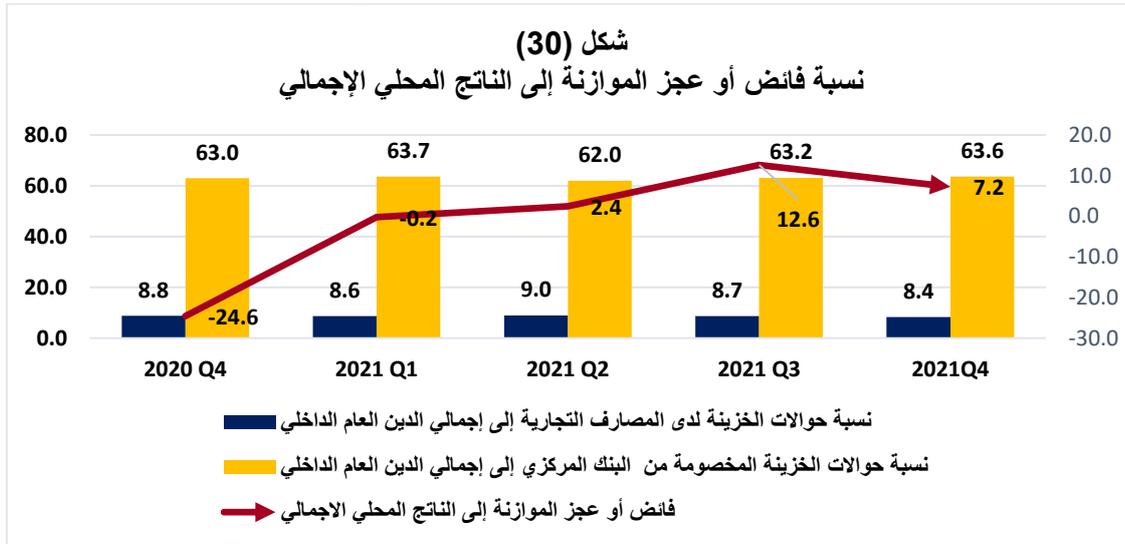


## ثانياً: الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

يوضح هذا المؤشر نسبة التغير الذي يحصل في الموازنة العامة سواء بالإيجاب (فائض) أم بالسلب (عجز) وانعكاس ذلك على مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان من الجهاز المصرفي، والشكل (30) يبيّن أنّ الموازنة العامة للدولة قد حققت فائضاً

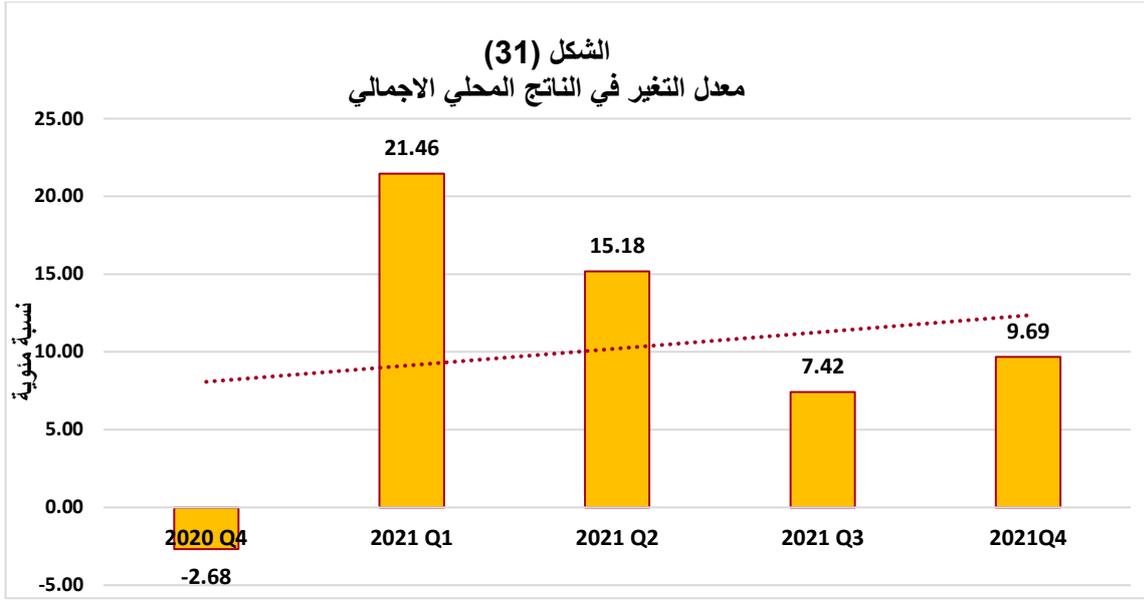
(1) المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، لعامي 2020، 2021.

في الفصل الرابع من عام 2021 قد بلغ ( 7.2%) الى الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ إجمالي الفائض في الموازنة أكثر من (6,231) تريليون دينار، أما في ما يخص حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية إلى إجمالي الدين العام فقد انخفضت إلى (8.4%) في الفصل الرابع عام 2021 بعدما كانت (8.8%) أثناء الفصل نفسه عام 2020 بمعنى تراجع حدة مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان، لكن في المقابل ارتفعت نسبة الحوالات المخصصة من البنك المركزي إلى الدين العام الداخلي إلى (63.6%) بعدما كانت (63%) من العام 2020 أثناء المدة نفسها بزيادة بلغت (2) تريليون دينار عراقي.



### ثالثاً: معدّل التغير في الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

يمثل الناتج المحلي الإجمالي مقياس الأداء الاقتصادي للبلد، فهو يعبر عن النشاطات الاقتصادية أثناء مدة زمنية معينة، وهو يوفر معلومات عن مدى سلامة أو ضعف الاقتصاد المحلي، إذ إنّ معدّل النمو الإيجابي يشير إلى قدرة الاقتصاد على التوسع وخفض مستويات البطالة ومن ثمّ زيادة الدخل، وقد سجّل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق نمواً إيجابياً أثناء الفصل الرابع لعام 2021 بمعدّل (9.68%) وبمقدار بلغ (86.5) تريليون دينار مقارنة بالفصل الثالث للعام نفسه، على النحو المبين في الشكل (31) وبذلك تكون قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية أثناء الفصل الرابع من عام 2021 أكبر من الفصل نفسه لعام 2020، بسبب التغيرات الحاصلة في ارتفاع أسعار النفط العالمية، وما رافقها من تحسن على مستوى القطاعات المحلية الاقتصادية، والتعافي من آثار جائحة (Covid-19) ومن ثمّ تحسن الأداء الاقتصادي المحلي.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي

#### رابعاً: المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي:

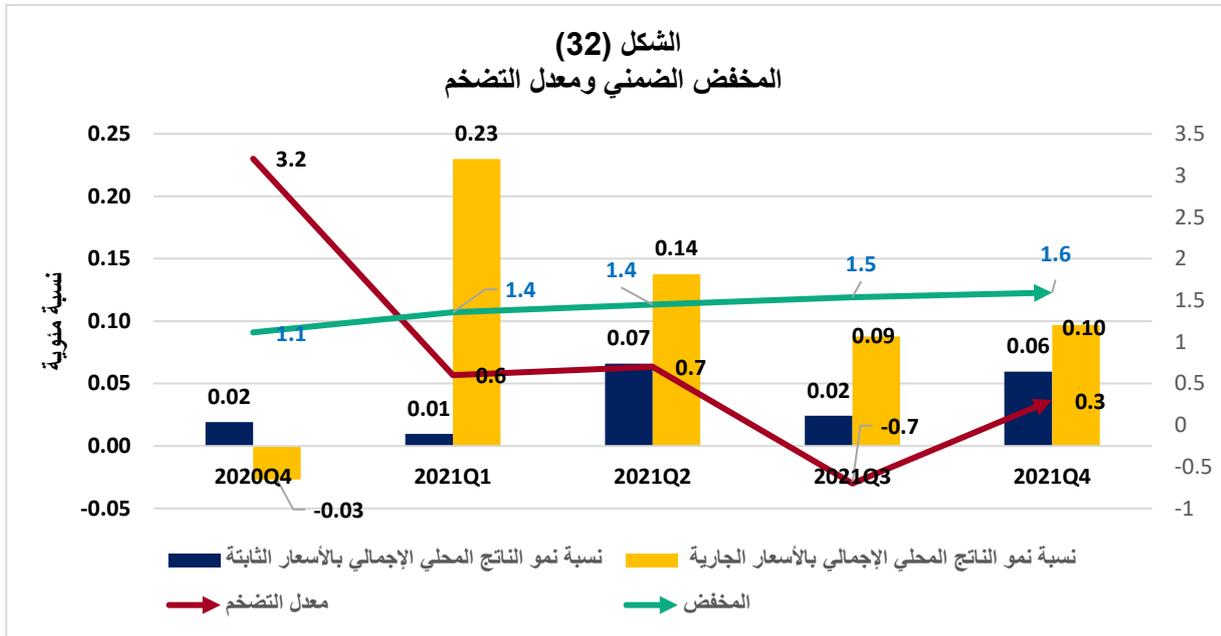
يُعبّر عن المخفض بأنه معدّل الأسعار لكل المنتجات النهائية المحلية في وقت زمني محدد، ويُعدُّ أكثر شمولاً من مؤشر أسعار المستهلك؛ لأنه لا يعتمد على سلة ثابتة من السلع والخدمات، وكذلك يساعد في تحديد التغيرات بالأسعار عند مقارنة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالناتج المحلي الإجمالي الاسمي، ويُستخدَم غالباً لمعرفة التغيرات بالأسعار بالمفهوم الأوسع ويمكن قياسه من طريق المعادلة أدناه<sup>1</sup>:

$$\text{المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي} = \left( \frac{\text{إجمالي الناتج المحلي الاسمي}}{\text{إجمالي الناتج المحلي الحقيقي}} \right) \times 100$$

وتكون سلة السلع والخدمات ضمن هذا المؤشر متغيرة على عكس مؤشر أسعار المستهلك الذي يقيس تغيرات الأسعار على أساس سلة ثابتة من السلع والخدمات التي يشتريها المستهلكون وبأوزان محددة، ومن ثمّ معرفة حجم معدّل التضخم، وكذلك عزل التغيرات التي تحدث نتيجة تغير الأسعار عن التي تحصل بسبب التغير في الكميات من السلع والخدمات من طريق التغير في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والتغير في الناتج المحلي الحقيقي، فكلما ارتفعت قيمة المخفض فهذا يعني أنّ هناك ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار، إذ يُلاحظ خلال الفصل الرابع من عام 2021 نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (الحقيقي) (0.06%) مقارنة بالفصل نفسه من عام

(1) <https://www.bea.gov/data/prices-inflation/gdp-price-deflator>

2020 إذ بلغت (0.02%) ونسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (الاسمي) (0.10%) عن العام السابق (0.03%-)، وانخفض معدّل التضخم ليصل إلى ما نسبته (0.3%) عن عام 2020 والبالغة نسبته (3.2%)، وأنّ معدّل التضخم تكون قيمته أقل من قيمة المخفض لاشتغال المخفض على سلع أكثر، لذلك فإنّ قيمة المخفض الضمني ارتفعت إلى (1.6%) مقارنة بالفصل نفسه من عام 2020 إذ بلغت (1.1%)، وأنّ الفجوة بين المخفض الضمني ومعدّل التضخم تقارب (1.3%) في نهاية عام 2021 وهي كبيرة نسبياً وذلك لزيادة أسعار وحجم السلع والخدمات النهائية الداخلة في حساب المخفض الضمني على عكس معدّل التضخم الذي تكون سلة السلع والخدمات ثابتة وهذا ما يبيّنه الشكل (32).



المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، لعامي 2020، 2021. البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

#### خامساً: فجوة الناتج المحلي الإجمالي (1):

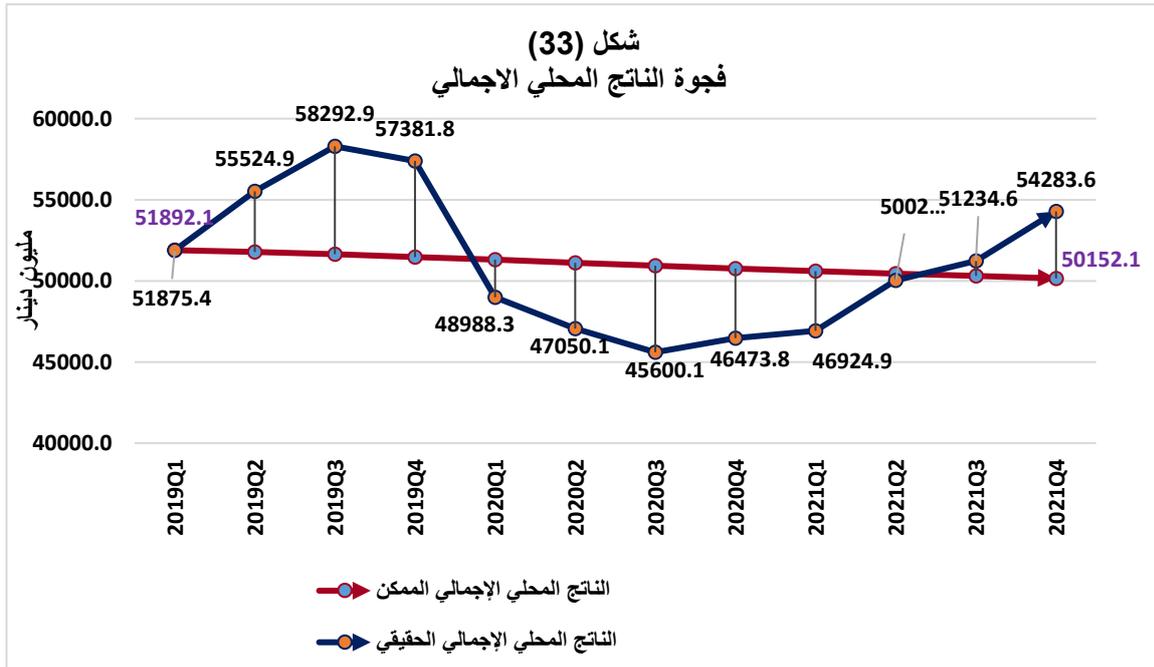
إنّ فجوة الناتج قياس اقتصادي يوضح الفرق النسبي بين الناتج الحقيقي والممكن (2)، وتوافر المعلومات المهمة لمعالجة التقلبات الدورية وغير الدورية الناتجة بالأصل عن الدورات الاقتصادية (3)، ويُعدّ هذا المؤشر من المؤشرات المهمة في تحديد اتجاه السياسة النقدية المناسبة داخل القطاع الحقيقي، لتحقيق أقصى قدر من التوظيف وتحديد ما إذا كان الاقتصاد يحتاج إلى

<sup>1</sup> تم قياس هذه الفجوة من طريق قياس السلاسل الزمنية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من خلال مرشح (Hodrick-Prescott, HP).

(2) Sarwat Jahan and Ahmad Saber Mahmud "WHAT IS THE OUTPUT Gap" Finance and Development, vol 50, no,3 (2013)

(3) Federal Reserve Bank of St. Louis. "What Is Potential Output, and How Is It Measured?" Accessed April 13, 2021

تحفيز مالي أم لا، وتعتبر الفجوة عن الفرق بين مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي الممكن<sup>(1)</sup>، فعندما تكون فجوة الناتج موجبة يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أعلى من الممكن، أي: يعمل الاقتصاد فوق قدرته، ومن المرجح أن يولد التضخم في حال كانت الزيادة في الناتج الحقيقي بسبب زيادة الطلب، أما إذا كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أقل من الممكن فتكون فجوة الإنتاج سالبة أي قد يكون هنالك انكماش، ومن ثمَّ الفشل في خلق فرص عمل كافية لجميع الراغبين في العمل، وفي بداية عام 2019 أظهر المؤشر بداية الفجوة موجبة استمرت إلى نهاية الربع الأخير من عام 2019 ثم تبع ذلك ظهور فجوة سالبة من بداية الربع الأول من عام 2020 وصولاً الى الربع الأول من عام 2021 وذلك لتعطل أغلب مفاصل الاقتصاد وما رافقه من توقف في الحركة التجارية الداخلية والخارجية بسبب جائحة (COVID-19)، فضلاً عن ركود كبير في الاقتصاد العالمي، بعد ذلك ظهر تحسن نوعي في الناتج الحقيقي، إذ وصل إلى حدود الناتج الممكن لتخففي الفجوة وهي تمثل بداية مرحلة التعافي للاقتصاد، وفي بداية الفصل الثاني من عام 2021 استمر الناتج الحقيقي بالارتفاع، وعلى النحو المبين من الشكل (33).



المصدر: تقديرات قسم الاستقرار المالي والنقدي على وفق بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء للأعوام 2019، 2020، 2021.

<sup>1</sup> يُعرّف الناتج الممكن بأنه ما يمكن إنتاجه إذا كان الاقتصاد يعمل بأقصى قدر من الاستخدام الكامل للموارد إذ تكون البطالة في معدلها الطبيعي.

جدول (3)  
المؤشرات الخاصة بتحليل أداء الاقتصاد الكلي

الأثر على الاستقرار المالي	معدّل التغير %	قيمة المؤشر أثناء الفصل الرابع 2021	قيمة المؤشر أثناء الفصل الرابع 2020	أسم المؤشر
ايجابي	0.3			معدّل التضخم
إيجابي	129.3	7.2	-24.6	فائض أو عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي
إيجابي	-4.54	8.4	8.8	نسبة حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية إلى إجمالي الدين العام الداخلي
سلبي	0.95	63.6	63.0	نسبة حوالات الخزينة المخصصة من البنك المركزي إلى إجمالي الدين العام الداخلي
إيجابي	9.68			معدّل التغير في الناتج المحلي الإجمالي
سلبي	45.5	1.6	1.1	المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي
ايجابي	16.8	54283.6	46473.8	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليار دينار عراقي)
ايجابي	196.2	4131.5	-4293.0	فجوة الناتج المحلي الإجمالي

